جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر اكاديمي، الطور الثاني

الميدان علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم التجارة

الشعبة: علوم اقتصادية التخصص اقتصاد قياسي

من إعداد الطالب: قاسمـــي حســـــام الدين

بعنوان:

تطور النفقات العمومية وتأثيرها على النمو الاقتصادي

دراسة قياسية حالة الجزائر خلال الفترة 1970-2014

نوقشت وأجيزت علننا بتاريخ: **2016/05/21**

أمام الجنة المكونة من السادة:

أ/د.بركـــــة محمـــــد ..... (أستاذ جامعة ورقلة) رئيسا

أ/د. سلامـــي أحمـد..... .... (أستاذ، جامعة ورقلة) مشرفا ومقررا

أ/ .عبد الباقي بوضياف..... (أستاذة، جامعة ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية: **2016/2015**

جامعة قاصدي مرباح ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر اكاديمي، الطور الثاني
الميدان علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم التجارة
الشعبة: علوم اقتصادية التخصص اقتصاد قياسي

من إعداد الطالب: قاسمـــي حســـــام الدين

بعنوان:

تطور النفقات العمومية وتأثيرها على النمو الاقتصادي

دراسة قياسية حالة الجزائر خلال الفترة 1970-2014

نوقشت وأجيزت علننا بتاريخ: 2016/05/21

أمام الجنة المكونة من السادة:

أ/د.بركـــــة محمـــــد ..... (أستاذ جامعة ورقلة) رئيسا
أ/د. سلامـــي أحمـد..... .... (أستاذ، جامعة ورقلة) مشرفا ومقررا
أ/ .عبد الباقي بوضياف..... (أستاذة، جامعة ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية: 201/2015

شكـــــــــر وتقديـــــــر

الحمد الله الذي هدانا لهذا و ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، فالحمد الله و الشكر أولا و أخيرا على فضله و كرمه و بركته الذي أنعم علي بالتوفيق بإنجاز هذا العمل ليضاف إلى ميادين البحث العلمي، و الصلاة و السلام على سيد المرسلين و إمام المتقين سيدنا محمد وعلى آله و أصحابه أجمعين.

ويطيب لي عرفانا بالجميل أن أتقدم بجزيل الشكر و العرفان إلى أولئك الذين وقفوا بجانبي طوال فترة دراستي و لم يبخلوا علي بمساعدة أو إرشاد أو توجيه، و أخص بالذكر أستاذي المشرف **سلامي أحمد** الذي قدم لي الدعم و الارشاد.

و أتقدم بوافر التقدير و عظيم الامتنان للجنة المناقشة الأفاضل الذين شرفوني بقبول مناقشة الأطروحة و دورهم الكبير في إثراء الدراسة من عملهم و خبرتهم .

الطالب: قاسمي حســـــــام الدين

أهدي عملي المتواضع هذا إلى عائلتي وإلى اعز ما أملك و ما لدي في الوجود

وأقرب الناس إلى قلبي أطال الله في عمرهما والدتي والدي الكريمين

وإخوتي **وليد و أيمن و عبد النور** و أختي الصغيرة **سرين هبة الرحمان** الأعزاء

حفظهم الله

إلى الأستاذ المشرف أسمى التحية و التقدير الجزيل

إلى كل من شجعني و لو بكلمة طيبة

إلى كل الأهل و الأقارب و الأحباب

جزاكم الله خيرا

وشكرا

ملـــــخص

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة التوازنية بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، واختبار صحة فرضية قانون واجنر على حالة الاقتصاد الجزائري باستخدام بيانات سنوية للفترة (1970-2014)، حيثَ تبين من خلال اختبار ديكي فولر الموسع وفيليب رون (ADFوPP)عدم سكونّ المتغيرات عند المستوى باستثناء الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وأصبحت ساكنة بعد أخذ الفرق الأول. وبتطبيق طريقة التكامل المشترك، ومن خلال اختبار السببية؛ أشارت نتائج اختبار التكامل المشترك إلى عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي في الجزائر كما وأظهرت نتائج اختبار السببية لغراينجر إلى وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد من الناتج المحلي الإجمالي نحو الإنفاق الحكومي مما يدعم قانون واجنر بأن النمو الاقتصادي يسبب الإنفاق الحكومي وليس كما تشير النظرية الكينزية.

الكلمات الدالة: الإنفاق الحكومي، الإجمالي الحقيقي، النمو الاقتصادي، قانون واجنر، الجزائر.

Résumé:

This study aims to examine the causality between government expenditure and economic growth and test the validity of the hypothesis of Wagner's Law in Algeria, using the annual data for the period 1990-2012. We found from the Augmented Dickey-Fuller test (ADF), that the variables were non-stationary at levels except RGDP, but stationary in their first differences. By applying Vector Error Correction Model and the Co-integration test, the result shows the existence of long-run relationship between total government expenditure and economic growth in Algeria. Further, The Granger Causality test indicate that there is a unidirectional effect from real total government expenditure to real gross domestic product which supports the Keynesian's hypothesis. Thus, this study empirically does not support the existence of Wagner's Law in case of Algeria.

Keywords: Real Total government expenditure, real GDP, economic growth, Wagner's Law, causality Algeria

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
الشكر والتقدير	III
الإهداء	IV
الملخص	v
قائمة المحتويات	vi
قائمة الجداول	vii
قائمة الأشكال	viii
قائمة الاختصارات والرموز	IX
قائمة الملاحق	x
المقدمة	ب
الفصل الأول : الأدبيات النظرية والتطبيقية النفقات العمومية والنمو الاقتصادي	
تمهيد	2
المبحث الأول: عموميات حول النفقات العمومية و النمو الاقتصادي	3
المبحث الثاني: مراجعة الأبحاث ودراسات العلمية السابقة	12
خلاصة الفصل	20
الفصل الثاني : دراسة قياسية واقتصادية لأثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي	19
تمهيد	22
المبحث الأول : طرق وأدوات المستخدمة في الدراسة	23
المبحث الثاني : عرض النتائج المتول عليها ومناقشتها	40
خلاصة الفصل	49
الخاتمة	50
المراجع	53
الملاحق	57
الفهرس	62

قائمة الجداول

رقم	العنـــــــــــــوان	الصفحة
(**1-1**)	تطور معدل الانفاق الحكومي للجزائر خلال الفترة (1970-2014)	24
(**2-1**)	تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي(PIBR) خلال الفترة 1970-2014	24
2	الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة	25
3	نتائج اختبارات جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية الأصلية والمحولة (الفروق من الدرجة الأولى)	41
(**4**)	نتائج اختبارات الجذر الوحدوي لبواقي التقدير	45
(**1-4**)	يمثل اختبار درجة التباطؤ	46
(**2-4**)	يوضح اختبار سببية قرانجر لمتغيرات الدراسة	47

قائمة الأشكال

الرقم	العنـــــــــــــــوان	الصفحة
1	الشكل يبين مكونات الناتج الوطني الإجمالي .	7
(**1–2**)	التمثيل البياني لسلسلة معدل الانفاق الحكومي للجزائر خلال الفترة 1970-2014	26
(**2–2**)	التمثيل البياني لسلسلة النمو الاقتصادي للجزائر خلال الفترة 1970-2014	28
(**1–3**)	سلسلة النمو الاقتصادي للفروقات من الدرجة الاولى	42
(**2–3**)	سلسلة معدل الانفاق الحكومي للفروقات من الدرجة الاولى	43
(**3–3**)	بواقي معادلة انحدار التكامل المشترك	47

قائمة الاختصارات والرموز

الرمز/اختصار	الدلالـــــــــــــة
PIBR	الناتج الداخلي الخام
G	الانفاق الحكومي
DW	اختبار دربن واتسون
ADF	اختبار ديكي فولر
PP	اختبار فيليب بيرون

قائمة الملاحق

الرقم	العنـــــــــوان	الصفحة
(1)	تطور كلا من النفقات العمومية و الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (1970-2014)	58
1-1	نتائج اختبارات جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية الأصلية لنفقات العمومية كلا من (ADF) واختبار فيليب بيرون (PP)	59
2-1	نتائج اختبارات جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية الأصلية الناتج الداخلي الخام كلا من (ADF) واختبار فيليب بيرون (PP)	59
1-2	نتائج اختبارات جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية المحولة للفروق من الدرجة الأولى النفقات العمومية كلا من (ADF) واختبار فيليب بيرون (PP)	60
2-2	نتائج اختبارات جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية المحولة للفروق من الدرجة الأولى الناتج الداخلي الخام DPIR كلا من (ADF) واختبار فيليب بيرون (PP)	60
1-3	يمثل السلاسل الزمنية لسلسة الأصلية كلا من النفقات العمومية G و الناتج الداخلي الخام Pibr	61

مقدمـــــــــــــة

توطئة:

يتصف القطاع العام في الجزائر بضخامة حجمه، وتعود هذه الضخامة إلى عدة عوامل يتصل أهمها بشدة اعتماد البلد على العائدات التي تجنيها من إيردات الجباية النفطية. وبالنظر إلى أن البلد من البلدان أقل تنوعا في منطقة حوض المتوسط، نجد أن أسعار النفط العالمية تؤثر تأثيرا مباشرا على إيراداتها ونفقاتها. فالتغيرات التي تطرأ على مكاسب النفط، وما يتصل بها من تحولات في معّ دلات النمو الاقتصادي، تؤثر مباشرة في حجم الإنفاق الحكومي. وفي ظل الرخاء المالي الحالي لم تلجأ السلطات العليا في البلد إلى البحث عن تنويع مصادر الدخل، ولم تستفد من تجارب الكثير من الدول الناشئة التي كانت تعتمد على الموارد الطبيعية

لجأت العديد من الحكومات وبموجب الأنظمة الاقتصادية المتبعة وخصائصها إلى تبني سياسات مالية توسعية لمعالجة الركود العالمي الذي تسببت به الأزمة المالية لسنة ،2008/2007 وذلك بعدما عجزت السياسة النقدية التي أدت إلى خفض كبير في أسعار الفائدة التي قاربت الصفر في المدى القصير إلى الخروج من الأزمة. وعمدت معظم الدول المتأثرة إلى استخدام الإنفاق الحكومي كمنهج سريع ووحيد لمساعدة اقتصاداتها للخروج من الركود الاقتصادي ؛ ولقد اقترحت عدة نظريات لتفسير النمو الاقتصادي، وقد ترجمت في عدد كبير من الدراسات التجريبية.

وتعد العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي مهمة جدا بالنسبة للعديد من القضايا الاقتصادية ؛ كما أن هذه العلاقة سوف يوفر إطار نظريا و عمليا يمكن استخدامه لتحقيق أهداف الحكومة فيما يخص الميزانية العامة للدولة .

و مما سبق يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية للموضوع بشكل التالي:

طرح الإشكالية

هل توجد علاقة توازنية بين النفقات العمومية (الإنفاق الحكومي) على النمو الاقتصادي في الجزائر ، خلال الفترة 1970-2014 ؟

وللإجابة على هذه الإشكالية ارتأينا تقسيمها إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- هل توجد علاقة توازنية طويلة الاجل بين النفقات العمومية و النمو الاقتصادي ؟
- ما مدى أثر تطور النفقات العمومية على النمو الاقتصادي ؟

ت – فرضيات البحث:

تقوم الدراسة على الفرضيتين التاليتين :

- النفقات العمومية تؤثر على النمو الاقتصادي في الجزائر؛
- توجد علاقة توازنية طويلة الاجل بين النفقات العمومية و النمو الاقتصادي؛

ث – مبررات اختيار الموضوع:

الاهتمام المتزايد الذي يحظى به هذا الموضوع من طر الباحثين والاقتصاديين ومختلف الحكومات، بما في ذلك الدول نامية، وكذا اختلاف الأبحاث والنتائج المتوصل عليها.

ج– أهداف الدراسة واهميتها :

نهدف من خلال هذا البحث إلى:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر حجم القطاع الحكومي ممثلا بالنفقات العمومية على النمو الاقتصاد الجزائري وكذا معرفة أهم النفقات التي تحفز النمو الاقتصادي، كما يمكن الإشارة أن لهذا البحث أهمية تكمن في أن الجزائر تعتر من الدول السائرة في طريق النمو وتتجه نحو تشجيع القطاع الخاص من خلال تحفيز الاستثمار الأجنبي ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا يعني تخفيض حجم القطاع الحكومي، وإن هذه التوجهات يجب أن تبنى على أسس علمية ودراسات تجريبية. ومثل هذه الدراسة تكتسب أهميتها مما تقدمه من تحليل اقتصادي ونتائج مهمة يمكن أن تساعد في اتخاذ القرارات المستقبلية.

ح –حدود الدارسة:

إطار مكاني :حيث تم إجراء هذه الدراسة على مستوى الاقتصاد الوطني.

إطار زماني :حيث تم تحديد فترة الدراسة على مدى 44عاما، أي على مدى الفترة 1970-2014.

خ – منهج البحث والأدوات المستخدمة:

لتحقيق أهداف هذا البحث سنستخدم:

- **المنهج التحليلي الوصفي** :

في محاولة الإجابة على الإشكالية المطروحة في هذا البحث، فقد تم الاعتماد على المنهج التحليلي الوصفي لتعريف بمختلف التعريفات و المفاهيم،

، و كذلك وصف متغيرات الدراسة خلال الفتَّة المعنية بالدراسة.

- **الأسلوب التحليلي الكمي (الجانب التطبيقي):**

حيث سيتم استخدامه لتقدير النموذج القياسي الذي يفسر العلاقة القائمة بتن متغيرات الدراسة، بالاستفادة من اسلوب تحليل السلاسل الزمنية ولنماذج الانحدار الذاتي، وبساعدة برنامج Eviews 9.

د – مرجعية الدارسة :

أثناء القيام بإنجاز هذا البحث تم الاعتماد أساسا على المراجع التالية:

-اعتماد مراجع من كتب، مذكرات، تقارير، سواء كانت هذه المراجع باللغة العربية أو باللغة الأجنبية.

ذ – صعوبات البحث :

فيما يخص الجانب التطبيقي فقد واجهتنا صعوبة الحصول على المعطيات الإحصائية للسنوات الاخيرة .

ر – هيكل البحث :

الغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة في البحث والأسئلة المتفرعة عنها، سوف يتم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين:

الفصل الأول يتعلق بالجانب النظري، حيث يتطرق حول النفقات العمومية و النمو الاقتصادي من خلال سرد جملة من المفاهيم ا المرتبطة به وهذا في المبحث الأول. بينما يتناول المبحث الثاني الدراسات السابقة في هذا الميدان.

ما أ الفصل الثاني فقد خصص للدراسة التطبيقية، إذ تم في المبحث الأول تناول الطريقة والأدوات المستخدمة من خلال عرض وتحليل متغيرات الدراسة، و كذا سرد تعريف للنموذج المستخدم في الدراسة، أما لمبحث فتضمن أهم النتائج المتوصل إليها مع مناقشها.

الفصل الأول

مفاهيم عامة عن النفقات العمومية

و النمو الاقتصادي

تمهيد:

تعتبر النفقات العمومية والنمو الاقتصادي عنصرا أساسيا في الاقتصاد أي دولة، وتعود أهمية النفقات العمومية والنمو الاقتصادي باعتبارهما الوسيلة التي تستخدمها الدولة في تحقيق الدور الذي تقوم فيه في الميادين المختلفة أي أن النفقات العمومية ومعدلات النمو ترسم حدود نشاط الدولة الاقتصادي والاجتماعي، لذلك فهي تتسع عندما يزداد دور الدولة في النشاط الاقتصادي وتضيق عندما ينحصر هذا الدور، إذ تلجأ الدولة للإنفاق العام الذي يعتبر أداة مهمة من أدوات السياسة المالية الرئيسية للدولة وذلك من أجل تحقيق أهداف كا تحسين معدلا النمو.

سنركز في القسم الأول من الدراسة على سرد المفاهيم المتعلقة بكل من النفقات العمومية، بالإضافة إلى الدور الذي تقوم به بالنسبة للنمو الاقتصادي، كما سنتطرق في القسم الثاني الى اهم الدراسات السابقة التي حاولت دراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي و النفقات العمومية.

المبحث الأول: عموميات عن النفقات العمومية والنمو الإقتصادي

سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى أهم المفاهيم النظرية الخاصة بالنفقات العمومية وكذا النمو الإقتصادي وذلك تمهيدا لإبراز مفاهيم النفقات العمومية، وسنذكر في المطلب الأول تعريفات وتقسيمات النفقات العمومية وفي المطلب الثاني أدبيات المنو الاقتصادي وكذا محدداته.

المطلب الأول: عموميات حول النفقات العمومية.

الفرع الأول: تعريف النفقات العمومية

- تعرف النفقات العمومية بصورة رئيسية بأنها: "كافة المبالغ النقدية التي يقوم بإنفاقها شخص عام لتلبية حاجة عامة"[1]؛
- و تعرف بأنها": مبلغ من المال يخرج من الذمة العمومية للدولة (خزينة الدولة) أو إحدى المؤسسات التابعة لها بهدف إشباع حاجة عامة[2]" .

الفرع الثاني: ضوابط النفقة العمومية والعوامل المحددة لها.

1-ضوابط النفقة العمومية: يقصد بضوابط النفقة العمومية القواعد التي يتم الاستناد إليها في إقرار والتي تحدد النوع والحجم الأمثل من النفقات العمومية بشكل يدعم ويزيد من مشروعيتها اقتصاديا واجتماعيا[1]

أ) **-ضابط المنفعة:** يقصد بضابط المنفعة أن يكون الغرض من النفقات العمومية هو تحقيق أكبر منفعة ممكنة بأقل كلفة ممكنة ويتحقق ذلك عندما تتساوى المنفعة الحرية للمنفعة العمومية مع المنفعة الحدية للدخول المتبقية للأفراد بعض فرض الضريبة، أي عندما تتساوى المنفعة الحدية مع الكلفة الحدية[3].

ب) **ضابط العقلانية الاقتصادية:** هو الاقتصاد في النفقة وهو كذلك أن تتجنب الإدارة التقتير والتبذير أو هو ترشيد الإنفاق أو هو حسن التدبير[3]، أو بعبارة أخرى يعني إنفاق ما يلزم من أموال، مهما بلغت كمياتها على جوهر الموضوعية.

---

[1] -فليح حسن خلف "**المالية العامة**" علم الكتب الحديث للنشر والتوزيع-الطبعة الأولى-مصر-2008 ص 98

2 – ابراهيم على عبد الله, انور العجارمة " **مبادئ المالية العامة** " دار الصفاء للطباعة والنشر و التوزيع-مصر- 2000 ص76

3 – عادل فليح – **المالية العامة و التشريع المالي و الضريبي** – دار الحامد للنشر و التوزيع الطبعة الأولى-الاردن- 2003 ص 43

ويكون ترشيد النفقات العمومية بالالتزام بالمبادئ التالية[1]:

- **تحديد حجم أمثل للنفقات العمومية**: إذ أن وجود سلطة إقرار النفقة العمومية بيد الدولة لا يعني تماديها في الرفع من حجمها وإنما ذلك يكون بالاستناد لحجم أمثل يسمح بتحقيق أكبر قدر ممكن من المنفعة العمومية للمجتمع بما هو مخصص لها من موارد مالية.
- **إعداد دراسات الجدوى للمشروعات**: تحديد العديد من العناصر: التكاليف الاستثمارية، التسويق، الربح المتوقع، اثأر المشروع، العمالة ...الخ وتعتبر دراسات الجدوى من أهم الوسائل لتحقيق الرشادة في النفقات.
- **تجنب الإسراف والتبذير**.

ج) **ضابط الترخيص**: هو عدم جواز الصرف والارتباط بالصرف إلا بعد الحصول الإذن بذلك من الجهة المختصة سواء كانت السلطة التشريعية آما هو الحال في عموم الموازنة العمومية أو الجهات الإدارية المخولة قانونا بالصرف، والرقابة على الإنفاق العام يمكن أن تمارسها ثلاث جهات وهي الإدارة، الهيئات السياسية وجهات أخرى مستقلة ومتخصصة.

2-العوامل المحددة للنفقة العمومية.

يثير هذا الموضوع مشكلة على جانب كبير من الأهمية تتمثل في تحديد النسبة التي تستقطع من الدخل الوطني لتوجيهها إلى الإنفاق العام بحيث لا يجوز للدولة أن تتخطاها، وبتعبير آخر هل هناك حدود لا يجوز تجاوزها بأي شكل من الأشكال عند تحديد النفقات العمومية؟ وهل هناك حجم أمثل له؟ أهمها:

- **العوامل المذهبية**: إن حجم النفقات العمومية يتأثر أيضا تبعا لطبيعة البنيان الاقتصادي، أي تبعا لدرجة التقدم والتخلف، فيزداد عادة في الدول المتقدمة بالمقارنة مع الدول المختلفة، وذلك نظرا لاتساع نطاق الدولة ونطاقي الخدمات والدخل الوطني بمقارنة كل منهما بالأخرى[2].

1 -عادل احمد حشيش " **أساسيات المالية العامة** " دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية-مصر 2000 ص 65

❖ **العوامل الاقتصادية الخاصة بمستوى النشاط الاقتصادي العام في الدولة**[1]:

تؤثر العوامل والظروف الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد الوطني في حجم النفقات العمومية وحدودها، حيث أن هناك علاقة حتمية **بين** النفقات العمومية وبين المستوى العام للنشاط الاقتصادي الذي يظهر من خلال حالة العمالة والدخل الوطني والمستوى العام للأسعار ومدى تأثر كل منها بمستوى الطلب الفعلي، فالإنفاق العام أصبح الآن من أهم الوسائل التي تستخدم في إحداث التوازن الاقتصادي والاجتماعي وفي التأثير على حجم الطلب الكلي الفعلي.

❖ **العوامل المالية**[2]: فيقصد بها أن حدود النفقات العمومية لابد وأن ترتبط بقدرة الدولة على توفير الإرادات العمومية الكافية لتغطية هذه النفقات، وعلى الرغم من مرونة موارد الدولة وقابليتها للزيادة، إلا أن هذا لا يتم بصورة مطلقة بل يخضع لحدود معينة وإلا كانت النتائج الاقتصادية بالغة الخطورة.

الفرع الثالث: تقسيم النفقات العمومية في الجزائر .

تقسم النفقات العمومية في ميزانية الجزائر إلى قسمين: نفقات التسيير، نفقات التجهيز، وهذا طبقا للتفرقة بين طبيعة النفقات حيث تجمع النفقات المتشابهة والمتجانسة من حيث طبيعتها والدور الذي تقوم به والأثر الذي يحدثه والأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها حسب كل نوع من أنواع النفقات[3].

أ) – **نفقات التسيير** :هي تلك النفقات التي تخصص للنشاط العادي والطبيعي للدولة، والتي تسمح بتسيير نشاطات الدولة والتطبيق اللائق للمهمات الجارية، أي هي تلك التي تدفع من أجل المصالح العمومية والإدارية.

– **تنقسم نفقات التسيير إلى أربعة أبواب هي:**

- أعباء الدين العمومي والنفقات المحسوبة من الإرادات يشمل هذا النوع أجزاء التالية:

– دين قابل للاستهلاك (اقتراض الدولة) – الدين الداخلي (فوائد سندات الخزينة) والدين الخارجي.

– ضمانات من أجل القروض والتسبيقات المبرمة من طرف الجماعات والمؤسسات العمومية .

---

[1] – سوزي عدلي ناشد، **أساسيات المالية العامة النفقات العامة الإيرادات العامة**، منشورات الحلبي الحقوقية - سورية 2009 ص 21

[2] – محمد عباس محرزي، **إقتصاديات المالية العامة** – ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، الطبعة الثانية – الجزائر – 2005ص 34

3 – درواسي مسعود "**السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي**، حالة الجزائر 1990-2004 "مذكرة دكتوراه دولة –جامعة الجزائر لسنة 2005 ص89.

- **تخصيصات السلطة العمومية** :تمثل نفقات تسيير المؤسسات العمومية السياسية وغيرها المجلس الشعبي الوطني، مجلس الأمة، المجلس الدستوري ...إلخ وهذه النفقات مشتركة بين الوزارات.
- **النفقات الخاصة بوسائل المصالح** :وتشمل كل الاعتمادات التي توفر لجميع المصالح وسائل التسيير المتعلقة بالموظفين والمعدات.
- **التدخلات العمومية** :تتعلق بنفقات التحويل التي هي بدورها تقسم بين مختلف أصناف التحويلات حسب الأهداف المختلفة لعملياتها كالنشاط الثقافي والاجتماعي والاقتصادي وعمليات التضامن.

ب) – نفقات التجهيز: تمثل تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار الذي يتولد عند ازدياد الناتج الوطني الإجمالي (PNB)وبالتالي ازدياد ثروة البلاد ويطلق على نفقات التجهيز اسم ميزانية التجهيز أو ميزانية الاستثمار وتكون هذه النفقات من الاستثمارات الهيكلية الاقتصادية الاجتماعية والإدارية، والتي تعتبر مباشرة باستثمارات منتجة ويضيف لهذه الاستثمارات إعانات التجهيز المقدمة لبعض المؤسسات العمومية، وتخصص للقطاعات الاقتصادية للدولة (القطاع الصناعي و الفلاحي).

– **تقسيم نفقات التجهيز**: توزع نفقات التجهيز على ثلاثة أبواب وهي:

- **العناوين** :

– الاستثمارات التي تنفذ من طرف الدولة وهي النفقات التي تستند إلى أملاك الدولة أو إلى المنظمات العمومية.

– إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة. – النفقات الأخرى برأسمال.

- **القطاعات**: تجمع نفقات التجهيز في عناوين حسب القطاعات (عشرة قطاعات) هي :المحروقات، الصناعات التحويلية، الطاقة والمناجم، الفلاحة والري، الخدمات المنتجة، المنشآت الأساسية الاقتصادية والإدارية، التربوية والتكوين، المنشآت الأساسية الاجتماعية والثقافية، المباني ووسائل التجهيز، إلى أن القطاع قد يضم عدد معين من الوزارات.
- **الفصول والموارد**: تقسم القطاعات إلى قطاعات فرعية وفصول ومواد حيث تكون بطريقة أكثر وضوح ودقة وذلك حسب مختلف النشاطات الاقتصادية التي تمثل هدف برنامج الاستثمار، حيث أن كل عملية تكون مركبة من قطاع كلي، وقطاع فرعي، ومادة.

الفرع الرابع: آثار النفقات العمومية

1-الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العمومية: وتشمل أثر النفقات العمومية على حجم الإنتاج الوطني، وكذلك على الاستهلاك وأخيرا أثارها على نمط توزيع الدخل الوطني أو ما يسمى إعادة توزيع الدخل الوطني.

1-1 أثار النفقات العمومية على الإنتاج الوطني[1]

تساهم جميع الموارد المتاحة البشرية منها أو المادية في توليد مكونات الناتج الوطني الإجمالي ومن خلال انتمائها لمختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية المكونة لهذا الناتج كما هو موضح في الرسم التالي:

الشكل رقم(01): يبين مكونات الناتج الوطني الإجمالي .

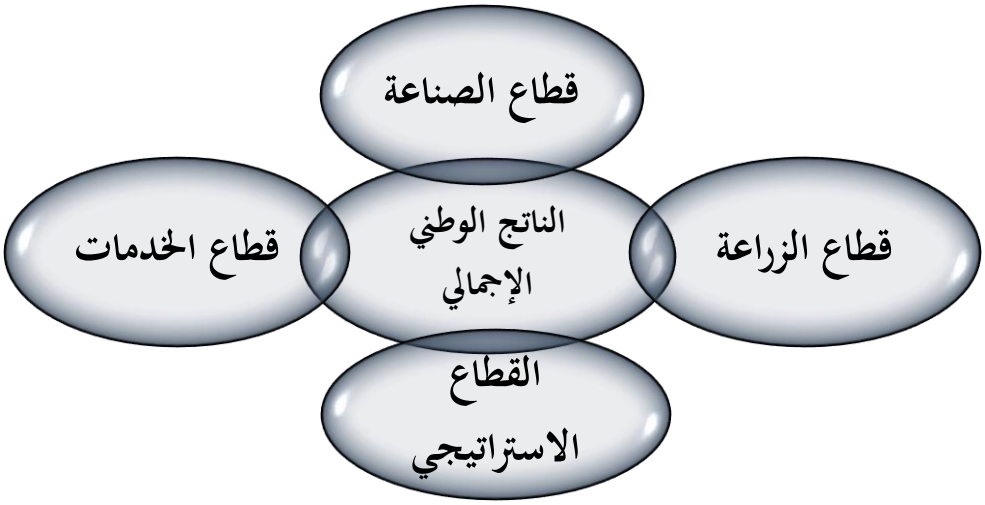

المصدر :نوازاد عبد الرحمان الهيتي، د. منجد عبد اللطيف الخشالي المدخل الحديث في إقتصاديات المالية العامة" دار المناهج للنشر والتوزيع- الطبعة الأولى 2006.

1 ـ نوازاد عبد الرحمان الهيتي، د. منجد عبد اللطيف الخشالي, **المدخل الحديث في إقتصاديات المالية العامة**" دار المناهج للنشر والتوزيع-الطبعة الأولى 2006 ص63.

1-2-آثار النفقات العمومية على الاستهلاك: وذلك من خلال نفقات الاستهلاك الحكومي أو العامل ومن خلال النفقات التي توزعها الدولة على الأفراد في صورة مرتبات أو أجور تخصص نسبة كبيرة منها، لإشباع الحاجات الاستهلاكية من السلع والخدمات.

1-3-آثار النفقات العمومية على نمط توزيع الدخل الوطني[1]: يقصد بنمط توزيع الدخل الوطني الكيفية التي يوزع بها بين طبقات وفئات المجتمع، ونصيب كل طبقة أو فئة منه، وكقاعدة عامة، يتحدد نمط توزيع الدخل الوطني بطبيعة طريقة الإنتاج.

2-الآثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العمومية[2]: كما ذكرنا من قبل أن الأثر الأولي المباشر للإنفاق العام لن يتوقف عند هذا الحد بل سوف يتفاعل فيما بعد وبفعل عامل الزمن ليولد تأثيرا على الدخل والاستخدام وهذا ما وصفه كينز بأثر المضاعف وأثر المعجل.

2-1-أثر المضاعف : يقصد بالمضاعف، في التحليل الاقتصادي، المعامل العددي الذي يشير إلى الزيادة في الدخل الوطني المتولدة عن الزيادة في الإنفاق ، وأثر زيادة الإنفاق الوطني على الاستهلاك ، وإذا كانت نظرية كينز اقتصرت على بيان أثر الاستثمار على الدخل الوطني عن طريق نظريته في المضاعف، إلا أن الفكر الاقتصادي الحديث يميل إلى توسيع نظرية المضاعف وأثره ليشمل ليس فقط الاستثمار، بل وكذلك الاستهلاك، والإنفاق العام، والتصدير [1].

نستطيع اشتقاق هذه العلاقة وفق الصيغة التالية:

$$Y = C + I$$

حيث أن Y: الدخل الوطني ، C: الاستهلاك الوطني ، I : الاستثمار الوطني

وأن أي تغير في Y سوف يؤدي إلى تغير في C و I أي:

$$\delta Y = \delta C + \delta I$$

1 ـ سوزي عدلي ناشد "**أساسيات المالية العامة النفقات العامة –الإيرادات العامة–الميزانية العامة**" منشورات الحلبي الحقوقية – سورية-2009ص 70- 78

2 – نوازاد عبد الرحمان الهيتي، د. منجد عبد اللطيف الخشالي, **المدخل الحديث في إقتصاديات المالية العامة**" دار المناهج للنشر والتوزيع-الطبعة الأولى 2006 ص66

وبقسمة طرفي المعادلة على δY يصبح :

$$\frac{\delta Y}{\delta Y} = \frac{\delta C}{\delta Y} + \frac{\delta I}{\delta Y} \quad \Rightarrow \quad \frac{\delta Y}{\delta I} = \frac{1}{1 - \frac{\delta C}{\delta Y}}$$

بحيث :

$\frac{\delta Y}{\delta I}$: الميل الحدي للاستهلاك (mpc).

$\frac{1}{1-\frac{\delta C}{\delta Y}}$: مضاعف الاستهلاك.

المطلب الثاني : أدبيات حول النمو الاقتصادي

الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي.

- النمو الاقتصادي هو الزيادة في الثروة المنتجة من طرف دولة أو مجموعة من الدول خلال فترة زمنية معينة[1].
- النمو الاقتصادي هو الزيادة الكمية لمؤشر اقتصادي غالبا ما يكون الناتج الداخلي الخام (PIB) أو الناتج الوطني الخام (PNB) سوءا كان الكلي أو للفرد وبالتالي النمو الاقتصادي يمثل ظاهرة كمية تقاس عن طريق معدل[2].

وكذلك يجب التمييز بين النمو والتنمية، فالنمو مرتبط بالزيادة في الإنتاج الداخلي الخام للفرد أو الدخل الوطني الحقيقي، أما التنمية الاقتصادية تدخل التغيير الهيكلي في جميع المركبات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع[3].

- يعرف النمو الاقتصادي بالتغيير النسبي الناتج الداخلي الخام (PIB) من سنة إلى أخر بحيث يساوي:

---

[1]- Christian Jiménez, Daniel Martina, Jacques Pavoine, «**Economie Générale**» Nathan, Paris,1992, tome 2, P186

2 - Mohamed Tlili Hamidi, Rami Abdelkafi, «**Eléments de croissance économique**» centre de publication universitaire, manouba, Tunisie.2009. P 54

3 - Mokhtari Fayçal ‘’**croissance endogène dans une économie en développement et en transition de modélisation**’’ thèse de doctorat en science économie ,université Abou bekr Belkaid de tlemcen, 2009 p 65

$$\text{معدل النمو الاقتصادي} = \frac{Y_t - Y_{t-1}}{Y_{t-1}} \times 100\%$$

بحيث:

Y_t :الناتج الداخلي الخام (PIB) في السنة t.

Y_{t-1}: الناتج الداخلي الخام(PIB) في السنة t-1.

ولذلك فإن النمو الاقتصادي يعني:

- ✓ تحقيق زيادة في المتوسط نصيب الفرد من الدخل.
- ✓ أن تكون الزيادة حقيقية وليست نقدية.
- ✓ أن تكون الزيادة على المدى البعيد.

الفرع الثاني: مقاييس النمو الاقتصادي.

برغم من وجود فروق واضحة بين النمو والتنمية، فإنها كثيرا ما تستخدم ك مرادفات بسبب العناصر المشتركة بينها، ويرى بعض الاقتصاديين أن النمو الاقتصادي يقاس عادتا بالناتج الوطني الخام الحقيقي وليس الاسمي، بمعنى التغيير في مستوى الدخل الوطني الذي يأخذ بعين الاعتبار مستويات الأسعار. ويمكن عرضها فيمايلي:

- ❖ **معدلات النقدية للنمو**: وهي معدلات النمو التي يتم حسابها استنادا إلى التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد القومي.
- ❖ **معدلات العينية**: وهي معدلات النمو نصيب الفرد من الناتج الوطني ونصيب الفرد من الناتج المحلي، معدل نمو نصيب الفرد من الدخل القومي.
- ❖ **مقارنة القوة الشرائية**: أي حجم السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد مقابل وحدة واحدة من عملته الوطنية مقارنة بالقوة الشرائية للعملات الأجنبية في بلدان أخرى.

الفرع الثالث: العوامل المحددة للنمو الاقتصادي.

1- كمية ونوعية الموارد البشرية : وهذا يعني أن النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي بل لابد وان يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي، بمعنى أن النمو لابد وان يفوق معدل النمو السكاني؛ وكثيرا ما يزيد إجمالي الناتج المحلي في بلد ما إلا أن نمو السكان بمعدل أعلى يحول دون زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي فعلى الرغم من زيادة الناتج المحلي في هذا البلد إلا انه لا يحقق نموا اقتصاديا أي:

متوسط دخل الفرد = الناتج المحلي/عدد السكان

2- كمية ونوعية الموارد الطبيعية : يرتكز عادة إنتاج اقتصاد ما على كمية ونوعية ما يحوزه من الثروات الطبيعية (حجم المساحة الزراعية، الموارد الطبيعية المتوفرة من معادن ومياه ونفط، الغابات...)

3- العوامل البيئية: يحتاج النمو الاقتصادي توفر مناخ مشجع على ذلك من ظروف واجتماعية واقتصادية ملائمة وكذا نظام مصرفي يسهل عملية النمو، ونظام ضريبي يشجع الاستثمارات، ونظام قانوني يعمل على إرساء قواعد العمل التجاري، واستقرار سياسي وحكم يدعمان النمو الاقتصادي ولعل هذا العامل هو الذي حقق لبعض الدول المتقدمة معدلات نمو مرتفعة بالرغم من عدم امتلاكها لموارد طبيعية

المبحث الثاني: أهم الدراسات والأبحاث السابقة

حاولت العديد من الدراسات تطبيق النظريات المتعلقة بأثر حجم الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي، حيث انقسمت الدراسات إلى قسمين قسم يبين وجود علاقة سببية بين حجم الإنفاق الحكومي ممثلا في النفقات العمومية والناتج الداخلي الخام وقسم يبين العكس وذلك نظرا للعلاقة المعقدة بينهم، وكذا حجم ونوعية العينة محل الدراسة وسنحاول كذلك ذكر أهم الدراسات التجريبية التي عالجت تأثير مختلف النفقات العمومية على النمو الاقتصادي.

المطلب الأول : اهم الدراسات السابقة

- **أولا: دراسة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة "1990-2012"**

من إعداد: ليلية غضابنة [1]

و شملت هذه الدراسة اختبار السببية بين الإنفاق الحكومي الإجمالي الحقيقي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، واختبار صحة فرضية قانون وانجر على حالة الاقتصاد الجزائري وتم طرح إشكالية هذا الموضوع على النحو التالي: **ما مدى إسهام الإنفاق الحكومي في رفع القدرة الإنتاجية القومية من خلال تنمية وتطوير عوامل الإنتاج كماً وكيفاً، وتحقيق الانتعاش ورفع معدلات النمو الاقتصادي ؟**

من أهم الفرضية لهذه الدراسة " **محاولة تحديد طبيعة العلاقة بين متغيري الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر** "

لقد هدفت هذه الدراسة إلى اختبار السببية بين الإنفاق الحكومي الإجمالي الحقيقي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، واختبار صحة فرضية قانون وانجر على حالة الاقتصاد الجزائري باستخدام بيانات سنوية للفترة 1990-2012، حيثَ تبين من خلال اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) عدم سكونّ المتغيرات عند المستوى باستثناء الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وأصبحت ساكنة بعد أخذ الفرق الأول. وبتطبيق طريقة التكامل المشترك،

1- ليلية غضابنة – العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة "1990-2012" – منشور في المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية سنة 2015 المجلة 2، العدد 1

وباستخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ VECMومن خلال اختبار السببية؛ أشارت نتائج اختبار التكامل المشترك إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي الإجمالي والناتج المحلي في الجزائر عند مستوى معنوية، 5٪كما وأظهرت نتائج اختبار السببية غرانجر إلى وجود علاقة سببية ذات اتجاه.

- **الفرق بين هذه الدراسة الحالية و دراسة السابقة:**

✓ فترة الدراسة السابقة من **1990-2012** أما الدراسة الحالية هناك زيادة في الفترة من 1970- 2014

✓ استخدمت نموذج متجه تصحيح الخطأ VECM .

- **ثانيا: دراسة النمو الاقتصادي واتجاه الإنفاق الحكومي في الجزائر: بعض الأدلة التجريبية لقانون فانغر باستعمال مقاربة منهج الحدود ARDL في الفترة 1970-2009**

من إعداد: أ.دحماني محمد ادرويش و أ. ناصور عبد القادر[1]

وشملت هذه الدراسة **بعض الأدلة التجريبية لقانون فانغر باستعمال مقاربة منهج الحدود ARDL للنمو الاقتصادي وإتجاه الإنفاق الحكومي في الجزائر**

وتم طرح إشكالية هذا الموضوع على النحو التالي: **المدى الذي يتوافق فيه الأساس النظري لـ"قانون فانغر "مع واقع الاقتصاد الجزائري في ظل التوجهات الحالية للسياسة المالية التوسعية في الجزائر؟**

هدفت هذه الورقة البحثية لإثبات صحة قانون فانغر في الجزائر، وقد تم فحص العلاقة بين الإنفاق الحكومي العام والنمو الاقتصادي على نطاق واسع في المساهمات الاقتصادية التجريبية. وأخذا الباحث بعين الاعتبار في هذه الورقة التطورات الأخيرة في الاقتصاد القياسي لفحص قانون فانغر حول العلاقة بين الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي في الأجلين القصير والطويل للحالة الجزائرية خلال الفترة من. 1970-2009 ؛ باستعمال تقنية حديثة و التي عرضها Pesaran و آخرون 2001 و المتمثلة في نماذج الانحدار الذاتي ذات الفجوات الزمنية المتباطئة ARDLو باستخدام منهج الحدود، و كذا اختبار تودا ياماموتو الموسع. وجدا أن هناك علاقة التكامل المشترك بين النمو الاقتصادي و حجم الإنفاق الحكومي في أربع إصدارات والتي تعكس و تدعم الإطار النظري لقانون

- **1- ا.دحماني محمد ادرويش و أ. ناصور عبد القادر- دراسة النمو الاقتصادي واتجاه الإنفاق الحكومي في الجزائر: بعض الأدلة التجريبية لقانون فانغر باستعمال مقاربة منهج الحدود ARDL في الفترة 1970-2009- مجلة الاقتصاد والمناجمنت جامعة تلمسان في العلوم الاقتصادية العدد11 سنة 2012**

فانغر. التحليل على المدى الطويل، أظهر أن الناتج المحلي الإجمالي له تأثير إيجابي كبير و معنوي على حجم الإنفاق الحكومي. لذا، يمكن استخلاص نتيجة مهمة مفادها أن قانون فانغر صالح لتفسير علاقة النمو الاقتصادي بحجم الإنفاق الحكومي في الجزائر.

- **الفرق بين هذه الدراسة الحالية و دراسة السابقة:**

✓ فترة الدراسة السابقة من **1970–2009** أما الدراسة الحالية هناك زيادة في الفترة من 1970- 2014

✓ استخدمت بعض الأدلة التجريبية لقانون فانغر باستعمال مقاربة منهج الحدود ARDL.

- **ثالثا: دراسة قياسية لأثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر 1970–2009**

من إعداد: سمير بن عباس [1]

وشملت هذه الدراسة أثر الإنفاق الحكومي بالنمو الاقتصادي وتم طرح إشكالية هذا الموضوع على النحو التالي: **ما مدى تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر؟**

من أهم الفرضية لهذه الدراسة " **يوجد إرتباط وطيد بين المتغيرات المفسرة للنمو الاقتصادي مع الإنفاق الحكومي؟**

لقد هدفت هذه الدراسة الى محاولة معرفة دور أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي على المدى البعيد في الجزائر وتحديد أهم المتغيرات المفسرة لنمو دالة الإنتاج الاقتصادي الكلي وهذا انطلاقا من المفاهيم النظرية الأساسية التي تأخذ بعين اعتبار تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، مع إشارة إلى بعض النظريات المفسرة لها، يمكن اعتبار النمو الاقتصادي ترجمة لمختلف السياسات التنموية الاقتصادية المطبقة من طرف دولة.

[1]- سمير بن عباس – **دراسة قياسية لأثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر 1970–2009** – مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية سنة 2012-2011

ومن أهم النتائج المتوصل إليها في الدراسة أن الإنفاق الحكومي يلعب دورا مهم في سياق النمو الفكر والسياسات الاقتصادية المنتهجة، فالجزائر كان للإنفاق الحكومي أثر إيجابي على النمو إلا أن نفقات التجهيز كانت عكس ذلك في حين أن نفقات التجهيز كانت جد مثالية في تفسير الظاهرة أي لها أثر إيجابي.

- **الفرق بين هذه الدراسة الحالية و دراسة السابقة:**

✓ فترة الدراسة السابقة من **1970–2009** أما الدراسة الحالية هناك زيادة في الفترة من 1970- 2014

✓ قامت بتحديد أهم المتغيرات المفسرة لنمو دالة الإنتاج الاقتصادي الكلي.

- **رابعا: دراسة العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970–2013**

هذه الدراسة هي ورقة بحثية في مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية العدد السابع عشر2015 جامعة ورقلة من إعداد: د. أحمد سلامي وشملت هذه الدراسة **بعض الأدلة التجريبية لقانون فانغر و فرضية الكنزية باستعمال التكامل المشترك بين للنمو الاقتصادي وإتجاه الإنفاق الحكومي في الجزائر**

وتم طرح إشكالية هذا الموضوع على النحو التالي:

هل توجد علاقة مستقرة طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر وماه وإتجاه العلاقة السببية؟

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2013، واختبار الأطروحات النظرية المفسرة للعلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر و المتمثلة في قانون فانجر و الفرضية الكنزية؛ وهذا بناء على الأساليب القياسية الحديثة المستخدمة و المتمثلة في اختبار الاستقرارية و نظرية التكامل المشترك واختبار سببية جرانجر، وكشفت النتائج هذه الورقة البحثية على وجود دلائل لعلاقة توازنية في المدى الطويل وبين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، فإن التحليل كشف عن وجود أثر للسببية في كلا الاتجاهين، وهو ما يدعم كلا من قانون فانجر و فرضية كينز.

- **خامسا: دراسة أثار سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر من 2001-2009**

هذه الدراسة هي مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير في العلوم التسيير سنة 2009-2010

من إعداد : :بودخدخ كريم و شملت هذه الدراسة أثر سياسة الإنفاق العام بالنمو الاقتصادي وتم طرح إشكالية هذا الموضوع على النحو التالي: **كيف تؤثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي ؟**

من أهم الفرضية لهذه الدراسة " **نجاح السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي يتجلى من خلال ارتفاع معدل النمو الاقتصادي الفعلي.** "

لقد هدفت هذه الدراسة الى التأكد على مدى أهمية دور الدولة في تحسين النشاط الاقتصادي وكذا تطورها الاقتصادي الذي يؤدي بالضرورة إلى زيادة حجم الانفاق العام، مع اختلاف ظروف وخصائص كل دولة.

إلا أن عدم كفاءة الجهاز الإنتاجي للجزائر و انخفاض مرونته لتغيرات الطلب الكلي نتيجة كل من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي سنة 2001-2004 وبرنامج التكميلي لدعم النمو 2009، حيث خلصت هذه الدراسة إلى أن الإنفاق العام في الجزائر مكملا لإنفاق القطاع الخاص، ومن أهم النتيجة المتوصل لهذه الدراسة وجود علاقة طردية بين النمو الاقتصادي و الانفاق العام .

- **الفرق بين هذه الدراسة الحالية و دراسة السابقة:**

✓ فترة الدراسة السابقة من **2001-2009** أما الدراسة الحالية هناك زيادة في الفترة من 1970- 2014

✓ الدراسة السابقة تم تقدير دراسة باستعمال منحنى IS-LM ومعرفة ما مدى أثر الإزاحة وكذا ألية المضاعف الإنفاق العام، في حين الدراسة الحالية سيتم تطرق إلى تكامل المشترك بين الانفاق الحكومي و النمو الاقتصادي.

- **سادسا: دراسة الإنفاق الحكومي واختبار قانون فاجنر Wagner's law في العراق للمدة (1974-2010):**

هذه الدراسة هي منشور في مجلة لجامعة القادسية كلية الإدارة و الاقتصاد سنة 2010

من إعداد الأستاذ الدكتور كريم سالم حسين الغالبي و شملت هذه الدراسة تحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي الناتج المحلي الإجمالي في العراق باستعمال فرضية فانجر وتم طرح إشكالية هذا الموضوع على النحو التالي:

ما اذا كانت النفقات الحكومية هي السبب في النمو الاقتصادي ام النمو الاقتصادي سبب في زيادة النفقات الحكومية ؟

من أهم الفرضية لهذه الدراسة : **هناك علاقة سببية مستقرة وموجبة وباتجاه واحد من النمو الاقتصادي الى الإنفاق الحكومي وفي الاجلين القصير والطويل.**

يهدف البحث الى تحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة 2010-1975في الآجلين القصير والطويل ، واختبار الأطروحات النظرية المفسرة للعلاقة بين هذين المتغيرين ، فرضية فاجنر Wagner's law ترى ان السببية تتجه من الناتج المحلي الإجمالي الى الإنفاق الحكومي ، في حين هناك علاقة سببية موجبه تتجه من الإنفاق الحكومي الى الناتج المحلي الإجمالي في ظل المقترح الكينزي ، في هذه الدراسة تم استخدام الأساليب القياسية الحديثة كاختبارات استقرار السلاسل الزمنية والتكامل المشترك بطريقة انجل – جرانجر ونموذج تصحيح الخطأ وسببية جرانجر.

أوضحت نتائج الاختبارات ان الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي تتصفان بخاصية الجذور الوحدوية وانهما على علاقة تكاملية مشتركة ، وتشير النتائج الإحصائية للنموذج وجود دلائل على ان هناك علاقة سببية قصيرة وطويلة الآجل تتجه من الناتج الإجمالي إلى الإنفاق الحكومي خلال فترة الدراسة .

بخصوص هذه الدراسة سنتفق في بعض وجهات النظر حيث سنعتمد على تفسير العلاقة الانفاق العام والنمو الاقتصادي حسب كل من الفرضية الكنزية و فرضية فانجر.

الدراسات باللغة الاجنبية

- **سابعا: دراسة** Dépenses Publiques, Corruption et Croissance Économique dans une la Causalité au Sens de Granger from Time-Series Analyse de Data1980-2004

هذه الدراسة هي منشور في مجلة بحثية سنة 2007

من إعداد:Ouattara و شملت هذه الدراسة أثر سياسة الإنفاق العام بالنمو الاقتصادي و الفساد وتم طرح التساؤل هذا الموضوع **ما مدي تأثر النمو الإقتصادي بالإنفاق الحكومي وكذا الفساد ؟**

حيث درس وطارا سلسلة زمنية لدول إتحاد غرب إفريقيا لمعرفة تأثير حجم القطاع الحكومي ممثلا في النفقات العمومية على النمو الاقتصادي فتحصل على أن النفقات العمومية لها تأثير متبادل بينها وبين النمو الاقتصادي .

وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة السببية بين جرانجر الإنفاق العام والفساد والنمو الاقتصادي وتحديد آثار من حيث السياسات الاقتصادية.

وقد تم هذا التحليل على أساس الاختبارات السكون و جرانجر السببية من البيانات الإحصائية من البلدان الثمانية الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا. نتائج الدراسة أن هناك علاقة طويلة الأمد بين المتغيرات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مستوى ليس له ما يبرره الفساد من خلال النمو الاقتصادي.

- **الفرق بين هذه الدراسة الحالية و دراسة السابقة:**

✓ الدراسة السابقة تم تحليل العلاقة السببية بين جرانجر الإنفاق العام و الفساد و النمو الاقتصادي ، في حين الدراسة الحالية سيتم تطرق إلى تكامل المشترك بين النفقات العمومية و النمو الاقتصادي.

✓ فترة الدراسة السابقة من **1980–2004** أما الدراسة الحالية هناك زيادة وتحديث في الفترة من 1970- 2014

المطلب الثاني: التعليق على الدراسات السابق

لقد اهتم العديد من الاقتصاديين والباحثين في مجال الاقتصاد بالعلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي، ولقد جاءت الدراسات التجريبية التي تدعم النظرية الكنزية، ووجدت علاقة بين الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي ومثال ذلك دراسة (MWAFAQ M. DANDAN, 2011)، ودراسة (Tanzi et Zee 1997)، ولكن هناك من لم يجد علاقة بين النفقات العمومية والنمو الإقتصادي، ومن بينها دراسة (SINHA DIPENDRA, 2007)، ودراسة (CHIUNG-JU HUANG, 2006).

ولكن هناك من جاء بأدلة داعمة لقانون فانجر أي توجد علاقة طويلة المدى بين النمو الاقتصادي والنفقات العمومية، من اهم هذه الدراسات دراسة (ALI OTHMAN, 2002)؛ دراسة (CHYE TAN , 2003)؛ ودراسة (A F. AL-FAIRS, 2002).

وهناك من وجدا أدلة على أنه وجود سببية ثنائية الاتجاه بين النمو الاقتصادي والنفقات العمومية أي تدعم كل من الفرضية الكنزية وقانون فانجر كدراسة (سلامي أحمد , 2013)؛ دراسة (TSALIKI,2009 KATRAKILIDIS&)؛ دراسة (LIU, L.C., HSU, C.E. & YOUNIS, 2008)؛ دراسة (M.SAMUDRAM, M.NAIR & VAITHILINGAM, 2009)؛

وحتى الآن، لم نخلص لأي دليل يوضح أن الإنفاق الحكومي يسبّب النمو الاقتصادي في المدى الطويل. وبعبارة أخرى فإن الدراسات تتم بإستخدام بيانات السلاسل الزمنية الخاصة بدولة معينة، وبالتالي فالنتائج هناك تضارب في النتائج، وهذا راجع الى طبيعة المناخ السياسي والثقافي والاقتصادي لكل دولة، وكذلك إختلاف فترات زمانية للدراسة.

خلاصة الفصل:

حاولنا ذكر بعض المفاهيم حول النفقات العمومية و النمو الاقتصادي وكذا بعض الدراسات السابقة في حدود علمنا التي عالجت تأثير حجم القطاع الحكومي المتمثل في النفقات العمومية على النمو الاقتصادي ، ورغم تعدد الدراسات التي تناولت هذا الموضوع إلا أنها متناقضة في كثير من الأحيان وذلك راجع لعدة أسباب نذكر منها حجم ونوعية العينة المأخوذة، فالدراسات التي تمت على الدول المتقدمة كانت نتائجها مختلفة عن نتائج الدراسات التي تمت على الدول النامية، فضلا عن حجم العينة الذي يلعب دور كبير في اختلاف النتائج، ومن الأسباب كذلك الفترة الزمنية التي أجريت فيها الدراسة ، أو الفترة التي تمر بها الدولة، حالة ازدهار وتقدم أو حالة استقرار أو حالة تدهور، ومن الأسباب أيضا جودة البيانات والنماذج المستعملة في إبراز هذ التأثير.

الفصل الثاني

اختبار العلاقة بين النفقات العمومية و النمو الاقتصادي

تمهيد:

تم استعراض في الفصل السابق ادبيات حول النمو الاقتصادي والنفقات العمومية وكذا مختلف الدراسات التجريبية والنماذج المقترحة لدراسة تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي، وفي هذا الفصل سنحاول تقديم نتائج الدراسة التي أجريت على الاقتصاد الجزائر في الفترة الممتدة بي1970-2014 ومحاولة مناقشتها ومقارنتها مع الدراسات السابقة، وسنحاول تحليل متغيرات الدراسة إحصائيا وإقتصاديا، وإختبار إستقرارية السلاسل الزمنية واختبار التكامل المشترك.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة

سيتم من خلال ما يلي عرض بتحليل المؤشرات الاقتصادية المستعملة كمتغيرات في نموذج الدراسة بالاعتماد على الأسلوب التحليلي الوصفي على مدى فترة الدراسة من 1970 إلى غاية 2014.

المطلب الأول : وصف متغيرات الدراسة

يختلف الكثير من الباحثين حول طبيعة الأثر الموجود بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي؛ فمنهم من وصل إلى وجود علاقة سببية بينهم ومنهم من أثبت العكس.

الفرع الأول: تطور متغيرات الدراسة

اعتمادا على الأسلوب الوصفي سنتطرق الى دراسة تطورات بين المتغيرين التاليين وهذا خلال فترة الدراسة:

- ✓ **بالنسبة لمتغيرة النمو الاقتصادي:** والتي تعبر عن الناتج الوطني خام كمقياس لمستوى النشاط الاقتصادي بالدولار، والتي نرمز لها بـــ (PIBR)، ومعطيات المتغيرة مأخوذة من البنك الدولي؛
- ✓ **بالنسبة لمتغيرة الانفاق الحكومي:** والمعبرة عن معدل الانفاق الحكومي بالنسب، ونرمز لها بالرمز (G)، ومعطيات المتغيرة مأخوذة من موقع البنك الدولي.

أولا : تطورات الإنفاق الحكومي في الجزائر

تميزت السياسة الإنفاقية في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة، بتصاعد معدل نمو الإنفاق العام وهذا ما نطلق عليها –بالسياسة الإنفاقية التوسعية، حيث يرتبط نمو الإنفاق العام وتصاعد معدلاته إرتباطا وثيقا بالتطورات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية التي شهدتها الجزائر خلال تلك الفترة، ومن خلال الجدول التالي سيتم عرض تطور معدلات النفقات العمومية في الجزائر خلال الفترة 1970 إلى غاية 2014 والقيم مقيمة بالنسب المئوية.

الجدول رقم (1-1) : تطور معدل الانفاق الحكومي للجزائر خلال الفترة (1970-2014)

الوحدة: (% نسبة مؤوية)

السنوات	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978
G	24,41	27,85	26,95	28,93	24,13	30,97	27,16	29,2	28,72
السنوات	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987
G	26,14	27,09	30,11	34,9	36,29	34,72	34,24	34,33	33,25
السنوات	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
G	34,42	29,5	24,62	24,6	39,09	40,06	38,08	37,89	28,19
السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
G	30,4	30,94	29,7	28,57	31,25	34,29	31,21	30,72	27,14
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
G	28,81	33,19	37,79	42,32	37,07	40,42	44,55	36,52	

المصدر : بيانات البنك الدولي، على الخط، http://data.worldbank.org/country/algeria

ثانيا : واقع النمو الاقتصادي في الجزائر

يستعمل الناتج المحلي الإجمالي لقياس الإنتاج المحلي في دولة معينة خلال مدة معينة، ومن خلال دراسة تطور الناتج ا الإجمالي الحقيقي يمكن أخذ صورة عن القوة الاقتصادية والنمو الاقتصادي المحقق، و الجدول الموالي يوضح تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للجزائر خلال فترة الدراسة، والقيم بالدولار الأمريكي الثابت.

الجدول رقم (1-2): تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي(PIBR) خلال الفترة 1970-2014

الوحدة : مليار دولار

السنوات	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978
BIPR	28,43	25,21	32,12	33,34	35,84	37,65	40,81	42,95	46,91
السنوات	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987
BIPR	50,42	50,82	52,34	55,69	58,70	61,99	64,28	64,54	64,09
السنوات	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
BIPR	63,44	66,24	66,77	65,96	67,15	65,74	65,15	67,63	70,40
السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
BIPR	71,17	74,80	77,20	78,90	82,53	87,16	93,43	97,45	103,20
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
BIPR	104,95	108,52	110,69	112,46	116,51	119,77	123,73	127,19	132,02

المصدر : بيانات البنك الدولي، على الخط، http://data.worldbank.org/country/algeria

الفرع الثاني: التحليل الإحصائي والاقتصادي لمتغيرات الدراسة

إن عملية التحليل في السلاسل الزمنية يبدا برسم مشاهدات وهذا لمعرفة الاتجاه العام لها؛ المتغيرات عبارة عن مشاهدات سنوية للفترة الممتدة من 1970 إلى غاية 2014 إي أن حجم العينة المستعملة هي 45 مشاهدة وذلك بالنسبة لجزائر أي أن مجتمع الدراسة هي الدولة الجزائرية ككل، وسنتعرف الآن على قيم الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة:

الجدول رقم (2) : الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

N =45	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type	%Cv
G	24.13	44.55	32.21	5.15	15.98 %
PIBR	25.20	132.02	72.58	28.62	39.43 %

المصدر : من إعداد الباحث بإستعانة من مخرجات ببرنامج EViews 9.0 .

1- الانفاق الحكومي :

أولا : التحليل الإحصائي

يمثل الشكل (1-2) سلسلة زمنية للإنفاق الحكومي وهي نسبة من الناتج المحلي، ويتبين من قيم المتغيرات (G) ان النفقات العمومية كانت محصورة بين 24,13 % سنة 1974 و44,55 %مسجلة سنة 2012، بمتوسط بلغ (**32.21**) وانحراف معياري بلغ (**5.15**) ، وكانت درجة التقلب (**15.98 %**) التي تؤشر على تذبذب بسيط في قيم هذه المتغيرة.

تبين المعادلة ادناه تطور الإنفاق الحكومي وهذا كمتغير تابع لمتغير الزمن، حيث يمكن التعبير عنه بكثير حدود من الدرجة السادسة:

$$y = -4E-07x^6 + 5E-05x^5 - 0,0025x^4 + 0,0529x^3 - 0,5203x^2 + 2,5349x + 23,015$$

$$R^2 = 0,5154$$

وتفيد هذه البيانات من خلال المعادلة المقدرة وكما هي مبينة في الشكل التالي، بأن هناك اتجاها متذبذبا ويؤول إلى التزايد لحركة (G)، وأن ميل الاتجاه يكون بمقدار مرتبط بعنصر الزمن في شكل كثير حدود من الدرجة الخامسة كما هو مبين:

$$y = -4E-06x5 + 0,0005x4 - 0,0209x3 + 0,3537x2 - 1,7643x + 28,765$$

الشكل رقم (2-1): التمثيل البياني لسلسلة معدل الانفاق الحكومي للجزائر خلال الفترة 1970-2014

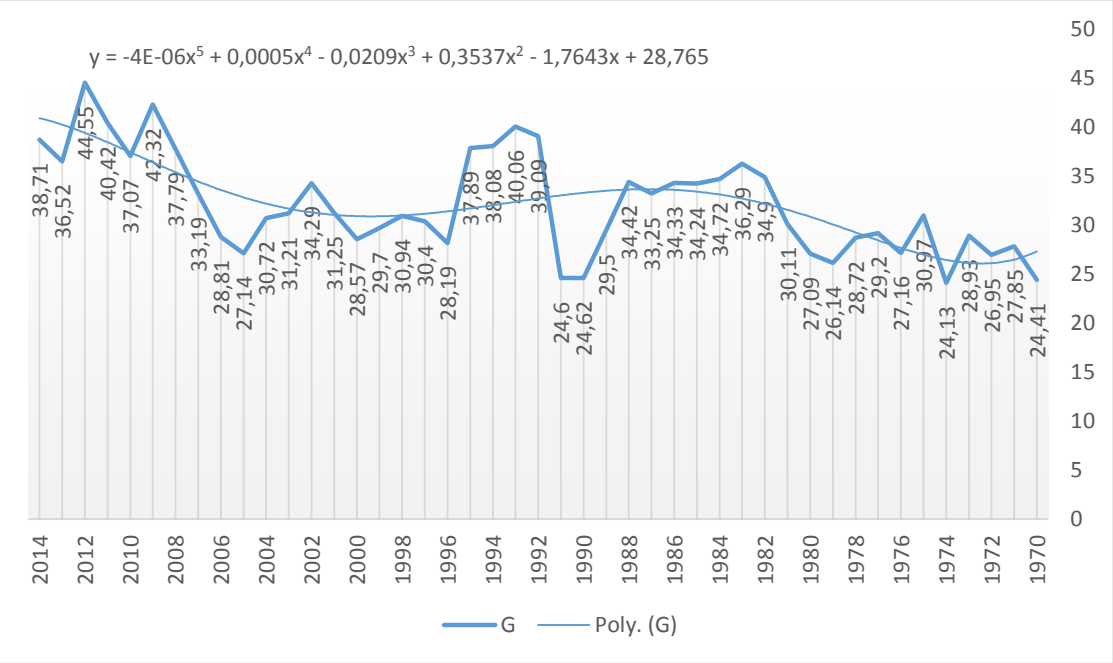

المصدر: من إعداد الطالب باستعمال برنامج Excel اعتمادا على معطيات الجدول (1-1) ؛

ثانيا : التحليل الاقتصادي

من خلال البيانات الإحصائية نلاحظ تزايد مستمر في حجم النفقات العمومية وإرتفاع معدلاتها خلال فترة الدراسة، ويرجع ذلك الى تدهور قيمة النقود ؛ وازدياد عدد السكان او تساع إقليم الدولة، ومن الشكال السابق يتبين أن الجزائر قد شهدة نمو حجم الانفاق الحكومي في فترة السبعينات وبداية الثمانينات وذلك بوضع أولويات النمو، ويظهر ذلك من خلال مخططات التنمية، ومنها ارتفاع حجم الاستثمارات من 26,4% في فترة المخطط الثلاثي إلى 44,6% في فترة المخطط الخماسي الأول. وعندما انهارت أسعار البترول في الأسواق العالمية منذ حلول سنة 1986 بدأت الاستثمارات في التراجع . ففي اعقاب أزمة 1988 اتجهت الجزائر نحو الانفتاح الاقتصادي، بالإضافة إلى تبنيها برنامجين مع الصندوق النقد الدولي سنة 1989 و1991، وهما اللذان ينطويان على إجراء تعديلات في الاقتصاد الوطني، حيث تم خفض الإنفاق الحكومي بشكل واضح، وبهذا هبط من معدل 34,42% سنة 1988 الى 29,5% في سنة 1989 ثم الى24,62% سنة 1990، ليستقر عند معدل 24,60% سنة 1991. أما بداية من سنة 1992 اتبعت الحكومة سياسة مالية توسعية بزيادة الإنفاق الحكومي في مجال الاستثمار،

ودعم السلع الاستهلاكية الأساسية، إضافة الى بداية التطهير المالي للمؤسسات العمومية، حيث خصصت الدولة لهذه العملية مبالغ ضخمة.

وما ميز فترة (2001-2014) هو التوسع الكبير في النفقات العمومية، مع الانخراط في سياسة المشاريع الكبرى التي اعتمدتها الدولة، و التي مست عديد من القطاعات كالسكن؛ البناءات القاعدية؛ النقل ؛ وهياكل التعليمية وغيرها من القطاعات، حيث يظهر جليا أن الحكومة تطبق المقاربة الكنزية عن طريق الطلب المتنامي، لتحقيق أهدفها التنموية من خلال سياسة الميزانية، وقد تجسد الانفاق الحكومي في العديد من المخططات التنموية لفترة خماسية تمثلت في برنامج توطيد النمو الاقتصادي(2010-2014) الذي يعتبر أكبر برنامج تنموي تعرفه البلاد منذ الاستقلال الي اليوم، وذلك لضخامة ميزانيته التي بلغت 286 مليار دولار. وتأتي هذه الميزانية تدعيما لميزانية البرنامج التكميلي لدعم النمو(2005-2009) الذي رُصد له أكثر من 200 مليار دولار.

وجدير بالذكر أن النفقات العمومية قاربت 18000 مليار دينار جزائري، بما يعادل أكثر من 300مليار دولار خلال العشرية (1999-2009) فقط، والفضل يعود لارتفاع أسعار النفط التي سجلت مستويات قياسية، وما جره من استعادة للتوزنات الداخلية والخارجية والتحكم في المديونية الخارجية التي تقلصت بشكل كبير.

2-الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي:

أولا: التحليل الاحصائي

نجد من خلال قيم نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وهذا خلال الفترة 1970-2014 انها كانت محصورة بين 25,21 مليار دولا امريكي سنة 1971 واعلى قيمة مسجلة سنة 2014 المقدرة بـ 132,02 مليار دولا امريكي، حيث بلغ متوسط **72,58** مليار دولار وبانحراف معياري (**28.62**) مليار دولار، ودرجة تقلب (**39.43 %**) التي تؤثر على تذبذب بسيط في قيم هذه المتغيرة. تبين المعادلة التالية تطور نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي كمتغير تابع لمتغير الزمن، ومن هنا يمكن التعبير عن ذلك بمعادلة كثير الحدود من الدرجة السادسة:

$$y = -4E-07t^6 + 5E-05t^5 - 0,0025t^4 + 0,0532t^3 - 0,5241t^2 + 2,5518t + 22,995$$
$$R^2 = 0, 4968$$

وبما أن هناك اتجاه متذبذب ويؤول إلى التزايد لحركة (Y)، وميل الاتجاه العام يكون مرتبط بعنصر الزمن في شكل كثير حدود من الدرجة الخامسة : $-3E-06t^5 + 0,0004t^4 - 0,0163t^3 + 0,2824t^2 - 1,3354t + 28,102$

الشكل رقم (2-2): التمثيل البياني لسلسلة النمو الاقتصادي للجزائر خلال الفترة 1970-2014

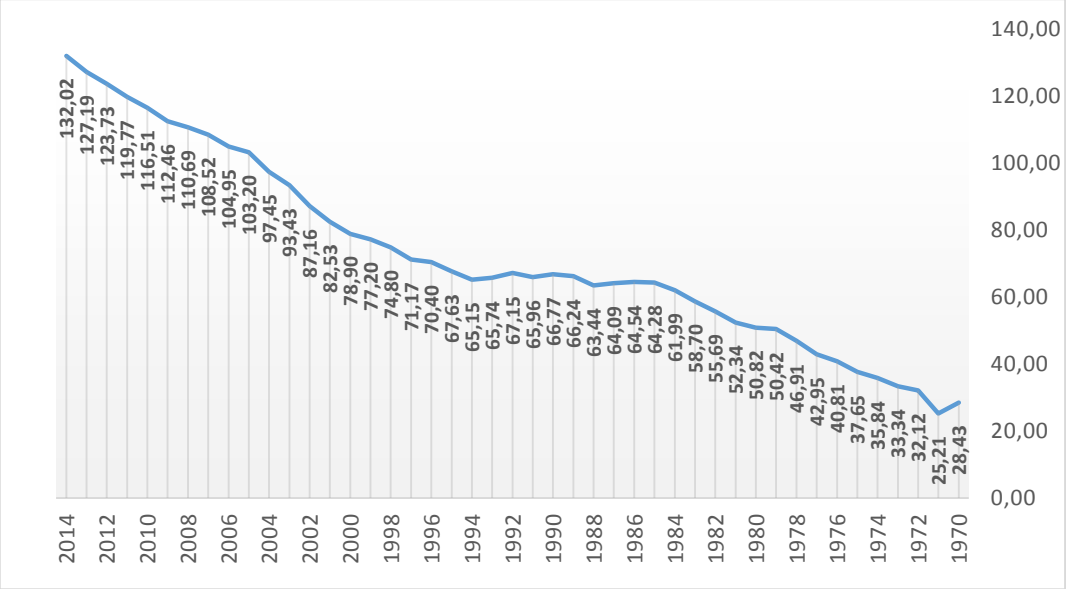

المصدر: من إعداد الطالب باستعمال برنامج Excel اعتمادا على معطيات الجدول (1-1) ؛

ثانيا: التحليل الاقتصادي:

من خلال مشاهدة النتائج لمنحنى متوسط نصيب الفرد من الناتج الداخلي الحقيقي نلاحظ انها مرة بعدة فترات وهي:

- شهد الفترة (1970-1985) نمو متواصل لنصيب الفرد السنوي من الناتج الداخلي الحقيقي، حيث بلغ متوسط الفترة نحو 44,8432مليار دولار؛ ويمكن تفسير ذلك بما عرفه الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من نمو معتبر في هذه الفترة، وهذا نتيجة الاستثمارات العمومية الضخمة إبان فترة السبعينات وبداية الثمانينات واستمرت الى التسعينات، ورغم النمو السكاني المرتفع، والذي كان يضغط باستمرار على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي.

- ويرجع ارتفاع معدلات النمو لإنطلاق عملية التنمية وإرتفاع معدلات الاستثمار المحلي الذي وصل الى 41,61% سنويا كمتوسط سنوي من إجمالي الناتج الداخلي الخام، حيث بلغ ذروته سنة1978 بنحو 52,1%، حيث نتج عن ذلك نمو معدل سنوي لإجمالي الناتج الداخلي الذي بلغ 7,19 % و6,55% على التوالي.

وبعد دخول عدد كبير من الوحدات الإنتاجية في سنة 1978 مرحلة الإنتاج مما ساعد في ارتفاع معدل النمو حيث وصل 9,21% سنة 1979.

وفي خلال هذا العقد شهد ارتفاع في معدلات النمو وهذا راجع لخطط التصنيع التي تزامنت مع سنوات الطفرة النفطية، كما تهيأت للجزائر الفرصة لجذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي التي وصلت 117مليون دولار كمتوسط سنوي خلال الفترة (1970-1979)؛ وحسب المعطيات المتوفرة على مواصلة إجمالي الناتج الداخلي قد الى سنة 1980، بنسبة ضعيفة بلغت حوالي 0,8%، ويعود ذلك الى ارتخاء في معدل النمو الاقتصادي الى ارتفاع نسبة المكون الأجنبي للاستثمار خلال هذه السنة، حيث بلغت 93%، ويعود ذلك الى إنعدام قاعدة صناعية لوسائل الإنتاج المنتجة، مما أدى إلى الاعتماد على الخارج في هذ المجال. وإن الضغط الذي مارسته مدفوعات خدمة الدين الخارجي على النقد الأجنبي المتاح لتمويل الواردات الاستثمارية، أدي إلى تخفيض معدلات الاستثمار الوطني، ومنه معدل النمو الاقتصادي وقد تميزت الفترة (1981-1985) بمعدلات نمو مقبولة نسبيا، حيث بلغ متوسط الفترة 4,82%، مع متوسط معدل الاستثمار 36%.

- وشهدت الفترة (1981-1994) انخفاضا في نصيب الفرد السنوي من الناتج الداخلي الحقيقي وهذا نتيجة بداية الصدمة النفطية، وإلى غاية اشتداد الأزمة المالية للجزائر في بداية التسعينات. حيث بلغ متوسط الفترة نحو 8016 دينارا للفرد؛ حيث بلغ متوسط هذه الفترة نحو 65,56 مليار دولار . اعتبار من سنة 1995و إلى غاية نهاية فترة الدراسة، سجلت قيم الناتج الداخلي الخام في الجزائر منحنى تصاعدي متسارع، حيث بلغت 67,62 مليار دولار سنة 1995 حتى وصلت الى 132,02مليار دولار سنة 2014، ويمكن إرجاع ذلك إلى عدة عوامل، منها الاستثمارات العمومية الضخمة التي خصصتها الدولة لدفع من عجلة النمو الاقتصادي[1]. من خلال كشف وتحليل تطور معدلات نمو الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة، تبين ان الاقتصاد الجزائري أصبح غير قادر على تحقيق معدلات نمو مرغوبة وقابلة للاستمرار وعدم تؤهله للصمود أمام الصدمات الخارجية.

[1] أحمد سلامي، (**الادخار في الاقتصاد الجزائري و أثره في التنمية الاقتصادية**) ، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة ورقلة، 2014/2013، ص 163،164.

المطلب الثاني :الأدوات القياسية والإحصائية لدراسة

▪الفرع الأول : تعريف نموذج الدراسة

لتبيين طبيعة العلاقة بين الانفاق الحكومي و النمو الاقتصادي سنستخدم نموذج الإنحدار الخطي وهذا على النحو التالي: $G/GDP_t = \alpha + \beta.PIBR_t + \varepsilon_t$ .....

حيث:

G/GDP_t : الانفاق الحكومي كنسبة من الناتج الداخلي الخام

PIBR : الناتج الداخلي الخام بالأسعار الثابتة

لكن لعدم تجانس بيانات السلسلتين الزمنيتين، حيث ان سلسلة الانفاق الحكومي عبارة عن نسب مئوية أما نصيب الفرد فهي مقدرة بالمليار دولار، فافي هذه الحالة سوف نستعمل اللوغاريتم النيبيري لهذه السلسلة، وبالتالي السلسلة الجديدة التي تكون Ln G/GDP وLn PIBR. وعلية يكون النموذج كالتالي :

$$Ln\ G/GDP_t = \alpha + \beta.LnPIBR_t + \varepsilon_t$$

أولا : الاختبارات التشخيصية:

1-إختبار الاستقرارية:

يتم استخدام اختبار جذر الوحدة للاستقرارية للتأكد من استقرار السلسلة الزمنية، وقد عرف اختبار جذر الوحدة من قبل ديكي فوللر في عام ،1979والذي تم تطويره إلى اختبار ديكي فوللر الموسع Augmented Dicky and Fullerحيث يستلزم إجراء انحدار ذاتي لكل سلسلة مع الفروق الأولى للمتغير كمتغير تابع، و إدخاله بتباطؤ سنة واحدة كمتغير مستقل بالإضافة لتباطؤ الفرق الأول لهذا المتغير لسنة واحدة[1]

[1]- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، (**الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**) ،الدار الجامعية، مصر، ، 2005ص648.

2- اختبارات التكامل المشترك Cointegratio:

أ) تعريف تكامل السلسلة الزمنية:

إذا كان هنالك متغير ما مستقر في صورته الأصلية يقال انه متكامل من الدرجة الصفر إي $y\sim I(0)$ وإذا كان غير مستقر وأصبح مستقرا بعد إجراء الفروق الأولى، يقال انه متكامل من الدرجة الأولى إي $y\sim I(1)$ ، وفي الحالة العامة اذا استقرة السلسلة الزمنية بعد اجراء عدد من الفروقات يساوي d، يقال أن هذه السلسلة متكاملة من الدرجة d أي $y\sim(d)$

وهنالك خصائص متعلقة بتكامل السلسة الزمنية منها:

إذا كان هنالك متغيران X و Y وكانت درجة تكاملهما كما يلي: $y\sim(0)$، $x\sim(1)$ فان z التي تمثل مجموعهما متكاملة من الدرجة الأولى $z=(x+y)\sim(1)$؛

لا يؤثر إضافة حد ثابت أو ضربه في سلسلة على رتبة تكاملها بحيث $y\sim(1)\ \rightarrow\ z=(b+ay)\sim(1)$؛

إذا قمنا بتقدير علاقة بين متغيرين $(y\ ،\ x)$ و متكاملين من الدرجة الاولى وتحصلنا على بواقي متكاملة من الدرجة الاولى ايضا فان المتغيرين لا يكونا متكاملين تكامل مشترك اي اذا كان $x\sim(1)$ و$y\sim(1)$ ولدينا $y=b+ax+u$ وكان $u\sim(1)$، اي انه حتى لو كان المتغيرين متكاملين من نفس الدرجة فليس هنالك مايضمن ان يكونا متكاملين تكامل مشترك.

ب) تعريف التكامل المشترك:

كما يعرف على انه تصاحب بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر، بحيث تؤدي التقلبات في احدهما لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتهما ثابتة، ولعل هذا يعني أن بيانات السلسلة قد تكون غير مستقرة إذا ما أخذت كل على حدة ولكنها تكون مستقرة كمجموعة، ويتطلب حدوث التكامل المشترك في حالة سلسلتان y و x متكاملتان من الرتبة الأولى أن تكون البواقي الناجمة عن تقدير العلاقة بينهما متكاملة من الدرجة الصفر[1].

[1] بلال مومو، **اثر الاستثمار الاجنبي المباشر والاستثمار المحلي على النمو الاقتصاديدراسة حالة الجزائر للفترة (1990-2011)**، مذكرة مقدمة الاستكمال متطلبات شهادة ماستر، سنة 2013، ص 23.

- ***الفرع الثاني: اختبارات الاستقرارية:***

هنالك العديد من الاختبارات التي تقوم بدراسة الاستقرارية ومن أهمها:

1) اختبار ديكي- فولار(Dickey-Fuller, 1979):

تهدف اختبارات ديكي- فولار (Dickey-Fuller, 1979) على البحث في الاستقرارية أو عدمها لسلسلة زمنية ما، وذلك بتحديد مركبة الاتجاه العام، لعرض هذا الاختبار نبدأ بنموذج السير العشوائي التالي الذي يسمى بنموذج الانحدار الذاتي من الرتبة الأولى AR(1)[1]، والذي يكتب على الشكل :

$$Y_t = Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

يلاحظ أن معامل الانحدار يساوي الواحد 1، وهذا يؤدي إلى وجود مشكلة الجذر الوحدوي الذي يعني عدم استقرار بيانات السلسلة، حيث يوجد هناك اتجاه في البيانات. لذا إذا قمنا بتقدير الصيغة التالية : $Y_t = \phi_1 Y_{t-1} + \varepsilon_t$ ، واتضح أن $\hat{\phi} = 1$ فإن المتغير Y_t يكون له جذر وحدوي، ويعاني من مشكلة عدم الاستقرار.

و بطرح Y_{t-1} من طرفي المعادلة $Y_t = \phi Y_{t-1} + \varepsilon_t$ تتحصل على الصيغة التالية :

$$\nabla Y_t = (\phi - 1) Y_{t-1} + \varepsilon_t$$
$$\nabla Y_t = \lambda\, Y_{t-1} + \varepsilon_t \quad , \quad \phi - 1 = \lambda$$

حيث : $\nabla Y_t = Y_t - Y_{t-1}$، والآن أصبحت الفرضيات من الشكل :

$$H_0 : \ \lambda = 0$$
$$H_1 : \ \lambda \neq 0$$

إي أنه إذا كان $\lambda = 0$، فإن $\nabla Y_t = \varepsilon_t$، وعندئذ يُقال أن سلسلة الفروق من الدرجة الأولى مستقرة، ولذا فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من الرتبة الأولى ونرمز لها بـ $I(1)$. أما إذا كانت السلسلة مستقرة بعد الحصول على الفروق من الدرجة الثانية ، فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من الرتبة الثانية أي $I(2)$، إلى غاية الرتبة d؛

[1] DICKEY D.A , FULLER W.A, **distribution of the estimators for autoregressive time series with a unit root**, Journal of the American statistical association , Vol. 74, n 366, 1979, P 431.

وإذا كانت السلسلة الأصلية مستقرة يقال أنها متكاملة من الرتبة صفر أي $I(0)$.

ولاختبار مدى استقرار السلسلة نتبع الخطوات التالية :

1. نقوم بحساب ما يسمى بـ τ بعد تقدير الصيغة $Y_t = \phi Y_{t-1} + \varepsilon_t$، بقسمة $\hat{\phi}$ على الخطأ المعياري لها، أي : $\tau = \frac{\hat{\phi}}{\hat{\sigma}_{\hat{\phi}}}$.
2. لا نستطيع مقارنة τ المحسوبة بقيم t المجدولة، حتى في العينات الكبيرة، لأنها لا تتبع هذا التوزيع، وإنما نبحث عن τ الجدولية في جداول معدة خصيصا بواسطة Dickey & Fuller.
3. القرار:

- إذا كانت τ_c المحسوبة $<$ τ_t المجدولة : نرفض فرضية العدم $H_0 : \phi = 1$ أو $\lambda = 0$، ونقبل الفرضية البديلة $H_1 : \phi \neq 1$ (أو $\lambda \neq 0$)، وبالتالي تكون السلسلة مستقرة.
- إذا كانت τ_c المحسوبة $>$ τ_t المجدولة : نقبل فرضية العدم $H_0 : \phi = 1$ ونرفض الفرضية البديلة $H_1 : \phi \neq 1$، وفي هذه الحالة تكون السلسلة غير مستقرة.

باستخدام عدد من صيغ الانحدار تتمثل في[1] : Dickey-Fuller ولقد جرت العادة على إجراء اختبار

$$\nabla Y_t = (\phi - 1) Y_{t-1} + \varepsilon_t$$
$$\nabla Y_t = (\phi - 1) Y_{t-1} + c + \varepsilon_t$$
$$\nabla Y_t = (\phi - 1) Y_{t-1} + c + b\,t + \varepsilon_t$$

وإذا وضعنا $\lambda = \phi - 1$ تصبح :

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + \varepsilon_t \quad \text{.....(1)}$$
$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + c + \varepsilon_t \quad \text{.....(2)}$$
$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + c + b\,t + \varepsilon_t \quad \text{.....(3)}$$

حيث أن اختبار الفرضية $H_0 : \lambda = 0$ هو نفسه اختبار الفرضية $H_0\ \phi = 1$. مع مراعاة أنه تم إدخال الحد الثابت c في الصيغة (2)، وإدخال حد للاتجاه العام يتمثل في الزمن t في الصيغة (3).

وفي كل صيغة من الصيغ الثلاثة تكون الفرضيات من الشكل :

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000ص 623.

$$H_0 : \lambda = 0 \quad (\phi = 1)$$
$$H_1 : \lambda \neq 0 \quad (\phi \neq 1)$$

إذا تحققت الفرضية $H_0 : \phi = 1$ $(H_0 : \lambda = 0)$ في أحد النماذج الثلاثة فإن السلسلة غير مستقرة؛وفي حالة وجود مشكلة الارتباط الذاتي بالحد العشوائي ε_t فإن الصيغة الملائمة للاستخدام هي اختبار ديكي فولار المطور؛ في النماذج السابقة عند

استعمالنا لاختبار ديكي-فولار البسيط، فإن النموذج ε_t عبارة عن صدمات عشوائية افتراضا، ففي حالة وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء طور ديكي وفولار (1981)
اختبارا يسمى باختبار ديكي فولار المطور.
إن اختبارات ADF ترتكز على الفرضية $H_1 : |\phi| < 1$، وعلى التقدير بواسطة المربعات الصغرى:[1]

$$\nabla Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi_j \nabla Y_{t-j+1} + \varepsilon_t \qquad .....(4)$$

$$\nabla Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi_j \nabla Y_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \qquad .....(5)$$

$$\nabla Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi_j \nabla Y_{t-j+1} + c + b\,t + \varepsilon_t \qquad .....(6)$$

نستطيع أن نحدد القيمة p حسب معيار Akaike أو معيار Schwarz .

إن اختبار ADF يحمل نفس خصائص اختبار DF، بحيث يستخدم الفروق ذات الفجوة الزمنية ∇Y_{t-j+1}، حيث $\nabla Y_{t-1} = Y_{t-1} - Y_{t-2}$، $\nabla Y_{t-2} = Y_{t-2} - Y_{t-3}$، ...إلخ، ويتم إدراج عدد من الفروق ذات الفجوة الزمنية حتى تختفي مشكلة الارتباط الذاتي[2].

[1] DICKEY D.A , FULLER W.A, **Likelihoob ratio tests for autoregressive time series with a unit root** , Vol 49, 1981, P1072.

[2] سعيد هتهات، **دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2006، ص 144.

2) اختبار فيليبس و بيرون (1988):

يعتبر هذا الاختبار غير معلمي حيث يأخذ بعين الاعتبار التباين الشرطي للأخطاء، حيث اعتمد Philips and Perron (1988) نفس التوزيعات المحدودة لاختباري DF وADF. ويجرى هذا الاختبار في أربعة مراحل :

1. تقدير بواسطة OLS النماذج الثلاثة القاعدية لاختبار Dickey-Fuller، مع حساب الإحصائيات المرافقة.
2. تقدير التباين قصير المدى : $\hat{\sigma}^2 = \frac{1}{T}\sum_{t=1}^{T}\hat{\varepsilon}_t^2$ ، حيث $\hat{\varepsilon}_t$ تمثل البواقي.
3. تقدير المعامل المصحح s_1^2 ، المسمَّى التباين طويل المدى، والمستخرج من خلال التباينات المشتركة لبواقي النماذج السابقة، حيث :

$$s_1^2 = \frac{1}{T}\sum_{t=1}^{T}\hat{\varepsilon}_t^2 + 2\sum_{i=1}^{l}\left(1-\frac{i}{l+1}\right)\frac{1}{T}\sum_{t=i+1}^{T}\hat{\varepsilon}_t\hat{\varepsilon}_{t-i}$$

من أجل تقدير هذا التباين يجب من الضـــروري إيجاد عدد التباطؤات l Newey-West، المقدر بدلالة عدد المشاهدات الكلية T ، على النحو التالي :

$$l \approx 4\left(\frac{T}{100}\right)^{2/9}$$

$$t_{\hat{\phi}}^{*} = \sqrt{k}\times\frac{(\phi-1)}{\hat{\sigma}_{\hat{\phi}}} + \frac{T(k-1)\hat{\sigma}_{\hat{\phi}}}{\sqrt{k}}$$

4. حساب إحصائية فيليبس وبيرون :

مع $k = \frac{\hat{\sigma}^2}{s_1^2}$ ، والذي يساوي 1 في الحالة التقاربية عندما تكون $\hat{\varepsilon}_t$ تشويشا أبيض. هذه الإحصائية تقارن مع القيمة الحرجة لجدول ماك كينون.

الفرع الثالث: اختبارات التكامل المشترك:

هنالك العديد من الاختبارات التي تقوم بالكشف عن وجود التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية من عدمه ومنها:

1) **اختبار انجل– جرانجر(Egle– Granger Test)**:

لإجراء هذا الاختبار نتبع الخطوات التالية:

a. نقوم بتقدير إحدى المعادلتين التاليتين لتكامل المشترك:

$$Y_t = a + bx_t + u_t \qquad /a \text{ تابث}$$

$$Y_t = a + b_1T + b_2x_t + u_t$$

b. نقوم بحساب بواقي التقدير(u_t) كما يلي

$$u_t = y_t - a - bx_t$$

$$u_t = y_t - a - b_1T - b_2x_t$$

c. ثم نقوم باختبار مدى سكون السلسلة(u_t) بتقدير إحدى الصفتين التالية:

$$\Delta u_t = \lambda u_{t-1} + \varepsilon_t$$

$$\Delta u_t = \lambda u_{t-1} + \sum \rho_{t-j}\Delta u_{t-j} + \varepsilon_t$$

d. ونحدد t^* المحسوبة لنقارنها بالقمة الحرجة من جدول أعدها خصيصا كل من انجل وجراجر لذلك، فإذا كانت t المحسوبة اكبر من الحرجة نرفض فرضية العادم، وبالتالي تكون السلسلة () ساكنة، وبيانات سلسلة كل من () تتصف بخاصية التكامل المشترك، وبناءا على ذالك فان الانحدار المقدر لا يكون زائفا.

2) **اختبار الانحدار المتكامل لديربن واتسون(Derbin–Watson)**:

لإجراء هذا الاختبار نتبع الخطوات التالية:

- ✓ نقوم بحساب إحصائية ديربن واتسون المصاحبة لانحدار الأصلي ل x و y وتسمى d المحسوبة؛
- ✓ نبحث في جدول أعدها Sargan et Bhargava عن d الجدولية؛
- ✓ نختبر فرضية العدم القائلة بان d=0، فإذا كانت d المحسوبة اقل من المجدولة نرفض فرضية العدم وبالتالي يوجد تكامل مشترك ولا يكون النموذج المقدر زائفا والعكس صحيح.

3) اختبار حوهانسن جيسلس Johansen Juselius Test:

يتفوق هذا الاختبار على اختبار انجل جرانجر في كونه يصلح في حالة العينة الصغيرة وكذلك في حالة وجود أكثر من متغيرين، ولتحديد عدد متجهات التكامل المشترك اقترح (Johansen 1988-1991; Johansen Juselius) إجراء اختبارين؛

a) اختبار الأثر Trace[1]:

يتم اختبار فرضية العدم القائلة بان عدد متجهات التكامل المشترك الفريدة يقل عن أو يساوي العدد (q) الفرض البديل (r=q) ويحسب بالصفة التالية:

$$\lambda_{Trace}(r) = -T \sum_{i=r+1}^{p} \ln(1 - \lambda_i^*)$$

بحيث تمثل:

T: حجم العينة

R: عدد متجهات التكامل المشترك

إذ $\lambda_{r+1}, \dots, \lambda_p$ هي اصغر قيم المتجهات الذاتية p-r وتنص فرضية العدم على وجود عدد من متجهات التكامل المشترك يساوي على الأقل r أي إن عدد هذه المتجهات يقل أو يساوي r؛

b) اختبار القيمة القصوى (Max λ):

الذي تحسب إحصائيته وفق العلاقة التالية[2]:

$$\lambda_{\text{Max}}(\text{r}, \text{r}+1) = -T ln(1 - \lambda_{r-1}^*)$$

ويجري اختبار فرضية العدم التي تنص على وجود r من متجهات التكامل المشترك مقابل الفرضية البديلة التي تنص على وجود $r+1$ من متجهات التكامل المشترك فإذا زادت القيمة المحسوبة لنسبة الإمكان LR عن القيمة الحرجة بمستوى معنوية معين فإننا

[1] كنعان عبد اللطيف عبد الرزاق وانسام خالد حسن الجبوري, **دراسة مقارنة في طرائق انحدار التكامل المشترك مع تطبيق عملي**, المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية, السنة العاشرة العدد الثالث والثلاثون 2012, ص 155.

[2] عابد العبدلي، **تقدير اثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الاسلامية ومحددات الطلب على وارادات المملكة السعودية في اطار التكامل المشترك وتصحيح الخطاء**، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الاسلامي، جامعة الازهر، العدد 32، 2007، ص 24؛

نرفض فرضية العدم التي تشير إلى عدم وجود إي متجهة للتكامل المشترك وإذا كانت اقل فإننا لا نستطيع رفض فرضية العدم القائلة بوجود متجهة واحد على الأقل للتكامل المشترك.

نموذج تصحيح الخطاء: بعد التأكد من وجود التكامل المشترك بين متغيرين فان النموذج الأكثر ملائمة لتقدير العلاقة بينهما هو نموذج تصحيح الخطأ (OCM)؛ ويمكن صياغة نموذج تصحيح الخطأ باستخدام الصغة التالية:

$$y_t = \propto_0 + \propto_1 x_t + \varepsilon_t$$

إذا يمكن الحصول على متغير جديد يسمى حد تصحيح الخطأ يتمثل في البواقي () حيث:

$$y_t = \propto_0 + \propto_1 x_t + \varepsilon_t$$

ويمكن أن نميز بين شكلين من أشكال نموذج تصحيح الخطأ:

الشكل الأول: نموذج تصحيح الخطاء من شكل المتوسطات المتحركة ويأخذ هذا النموذج الصيغة التالية:4

$$z_t = \beta\mu + \beta\varphi(l)s_t + \beta\varphi(l)e_t$$

حيث:

T_{zu} : تمثل علاقة غير مستقرة لان شعاع المسار العشوائي غير مستقر؛

وباقي المتغيرات الأخرى تمثل علاقة مستقرة؛

الشكل الثاني: نموذج الانحدار الذاتي لتصحيح الأخطاء ويأخذ هذا النموذج الصيغة التالية:

$$\Delta y_t = c - \beta z_{t-1} + \sum_{i=1}^{p=1} Q_t \Delta y_t + \mu_t$$

حيث:

Δy_t: تمثل علاقة مستقرة؛

$c - \beta z_{t-1} + \sum_{i=1}^{p=1} Q\Delta y_{t-1} + u_t$: تمثل علاقة غير مستقرة ولإرجاعها مستقرة يجب أن تكون المركبة:

$Z_{t-1} = \propto (y_{t-1} - \delta(t-1))$ مستقرة؛

وبالتالي لدينا ثلاثة حالات:

الحالة الأولى: إذا كانت رتبة المصفوفة (φ) ثابتة اي مساوية لعدد التغيرات، فاننا نكتفي ببناء نموذج للمتغيرات العادية من نوع شعاع انحداري دون اللجوء إلى نموذج تصحيح الأخطاء؛

الحالة الثانية: إذا كانت رتبة المصفوفة تساوي الصفر فإننا نكتفي ببناء نموذج من شكل انحدار ذاتي لفروق المتغيرات؛

الحالة الثالثة: إذا كانت رتبة التكامل المتزامن محصورة ما بين الرتبة التامة والصفر، فان النموذج الأمثل هو نموذج تصحيح الأخطاء، وإذا كانت رتبة المصفوفة تساوي الواحد تكون طريقة التقدير هي طريقة (*Engles-Granger*) أما في الحالة الأخرى نستعمل فيها طريقة (*Johannsen*)[1].

ويمكن تقدير نموذج تصحيح الأخطاء حسب (*Engle -Granger*) وفق الخطوات التالية:

تقدير علاقة المدى الطويل بواسطة طريقة المربعات الصغرى وفق العلاقة التالية[2]:

$$\Delta y_t = c - \beta z_{t-1} + \sum_{i=1}^{p=1} Q_t \, \Delta y_t + \mu_t$$

تقدير علاقات النموذج الحركي (المدى القصير) بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية وفق العلاقة التالية:

$$\Delta y_t = \propto_1 \Delta x_t + x_2 e_{t-1} + U_t (a_2 < 0)$$

الفرع الرابعة: اختبارات السببية:

1. سببية جرانجر:

قام جراجر بوضع مصطلحي السببية والخارجية بحيث يكون المتغير y_1 مسبب ل y_2 إذا تحسنت القيمة التنبؤية ل $y1$ عند إدخال المعلومة المتعلقة ب y_2؛ ويقال أن x تسبب في y عن طريق القيم السابقة للمتغير x بالإضافة إلى القيم السابقة للمتغير y كان أفضل من التنبؤ المبني على القيم السابقة للمتغير y فقط؛

فلو أن x و y يتصفان بخاصية التكامل المشترك من الرتبة الأولى، يتعين إضافة حد تصحيح الخطأ المقدر من العلاقة بين x و y في نموذج السببية، بالإضافة إلى القيم السابقة لكل من x و y [3]؛

وفي سنة 1969 قام Granger اختباره للسببية والذي يسمح بمعرفة أي المتغيرين يؤثر، ويجري هذا الاختبار كما يلي:

[1] موري سمية، مرجع سابق، ص 211.

[2]- عبد الجليل هجيرة، **اثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، 2011-2012ص 166-167

[3]- عبدا لقادر محمد عطية؛ مرجع سابق، ص 685 ؛

ليكن لدينا نموذج شعاع انحدار ذاتي من الدرجة (p) للمتغيرين y_2 وy_1 المستقرين كالتالي:

$$\begin{pmatrix} y_{1t} \\ y_{2t} \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} a_0^0 \\ b_0^0 \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} a_1^1 & b_1^1 \\ a_1^2 & b_1^2 \end{pmatrix} \times \begin{pmatrix} y_{1t-1} \\ y_{2t-1} \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} a_2^1 & b_2^1 \\ a_2^2 & b_2^2 \end{pmatrix} \times \begin{pmatrix} y_{1t-2} \\ y_{2t-2} \end{pmatrix} + \cdots + \begin{pmatrix} a_p^1 & b_p^1 \\ a_p^2 & b_p^2 \end{pmatrix} \times \begin{pmatrix} y_{1t-p} \\ y_{2t-p} \end{pmatrix}$$

حيث إذا تم قبول الفرضية (H_0):

$$H_0: b_1^1 = b_2^1 = \cdots b_p^1 = 0$$

فانا هذا يعني أن (y_{2t}) لا يسبب (y_{1t})؛

وإذا تم قبول الفرضية (H_0):

$$H_0: a_1^2 = a_2^2 = \cdots a_p^2 = 0$$

فهذا يعني أن (y_{1t}) لا يسبب في (y_{2t})؛

وإذا تم قبول الفرضيتين البديلتين أي: (Y_{1t}) يسبب في (Y_{2t}) و(Y_{2t}) يسبب ي (Y_{1t}) فتكون هنالك حلقة رجعية؛

المبحث الثاني: النتائج و المناقشة

أولا : الطريقة المستخدمة

لعرض دراسة العلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، سنستخدم بيانات سنوية تتعلق بالاقتصاد الوطني، وذلك خلال الفترة (1970-2014). وتماشيا مع التوجيهات الحديثة

ثانيا : نموذج الدراسة

سيتم في هذا المبحث استعراض النتائج التي تم التوصل اليها من خلال الدراسة، وفق النموذج المستخدم، وبناء عليها سيتم مناقشتها كما يلي:

من خلال تطبيق نموذج الإنحدار الخطي، وهو نموذج السلاسل الزمنية على متغيرات الدراسة، بالاعتماد على برنامج ، **Eviews9** والذي سيتم استخدامه في التحليل التالي:

المطلب الأول : عرض النتائج المتوصل اليها

الفرع الأول : الاختبارات التشخيصية:

1.اختبار الاستقرارية :

. ويهدف اختبار الإستقرارية إلى فحص خواص السلاسل الزمنية لكل من سعر الصرف ومعدل التضخم خلال الفترة (20141970)، والتأكد من مدى سكونهما، وتحديد رتبة تكامل كل متغير على حدى. حيث تكون "السلسلة تكون إذا تذبذبت حول وسط حسابي ثابت، مع تباين ليس له علاقة بالزمن"[xvi]. ولتأكيد ذلك أو نفيه، يتطلب الأمر استخدام اختبارات جذر الوحدة. ورغم تعدد اختبارات جذر الوحدة، إلا أننا سوف نعتمد في هذه الدراسة على اختبارين، وهما : اختبار ديكي . فوللر الموسع (Augmented Dickey-Fuller) واختبار فيليب . بيرون (Phillips Perron). نعرض ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول(3) :نتائج اختبارات جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية الأصلية والمحولة (الفروق من الدرجة الأولى)

	نوع الاختبار	نوع النموذج	Ln G القيمة المحسوبة القيمة الحرجة الاحتمال الحرج	Ln PIBR القيمة المحسوبة القيمة الحرجة الاحتمال الحرج	DLnG القيمة المحسوبة القيمة الحرجة الاحتمال الحرج	DLnPIBR القيمة المحسوبة القيمة الحرجة الاحتمال الحرج
السلسلة الزمنية	اختبار ديكي فولر الموسع(ADF) H_0: يوجد جذر وحدة	(1)	0.405702 -1.948495 0.7963	5.211058 -1.948686 (1.0000)	-7.393076 -1.948686 0.0000	-5.181660 -1.948686 0.0000
		(2)	-3.108179 -2.929734 0.0332	-3.785892 -2.931404 0.0060	-7.334738 -2.931404 0.0000	-9.117159 -2.931404 0.0000
		(3)	-3.689306 -3.515523 0.0336	-4.646220 -3.518090 0.0029	-7.237372 -3.518090 0.0000	-10.10333 -3.518090 0.0000
	اختبار فيليب بيرون (PP) H0: يوجد جذر وحدوي	(1)	1.366903 -1.948495 0.9548	1.198880 -1.948686 0.9385	-9.828960 -1.948686 0.0000	-5.779039 -1.948686 0.0000
		(2)	-3.105557 -2.929734 0.0334	-3.190187 -2.931404 0.0275	-11.77264 -2.931404 0.0000	-8.369752 -2.931404 0.0000
		(3)	-3.598014 -3.515523 0.0415	-3.557185 -3.518090 0.0458	-11.55188 -3.518090 0.0000	-8.825314 -3.518090 0.0000

المصدر : من إعداد الباحث بإستعانة من مخرجات ببرنامج EViews 9.0 .

من خلال نتائج الاختبارات الاولى، نلاحظ أن القيم المحسوبة بالنسبة للسلسلة LnPIBR أقل تماما من القيم الحرجة لـ Mackinnon خاصة بالنموذج (1) في اختبار ADF وفي PP ، لان الاحتمال الحرج اكبر من 5% ويعني ان السلسلة غير مستقرة، وتحتوي على جذر وحدوي، وما يعزز ذلك هو ان القيمة المحسوبة اكبر تماما من القيم الحرجة لـ Mackinnon أي ان الاحتمال الحرج اصغر من 5% وهذا يقود إلى أن السلسلة غير مستقرة، وتحتوي على جذر وحدوي.

ونفس القول ينطبق على السلسة Ln G، فهي الأخرى غير مستقرة. الآن نطبق الاختبارين السابقين عند الفروق من الدرجة الأولى للسلسلتين المعنيتين. الجدول السابق يكشف النتائج الإحصائية التي تم الحصول عليها. حيث نلاحظ أن السلسلتين المحولتين عن طريق الفروق من الدرجة الأولى مستقرتين، وذلك باعتبار أن القيم المحسوبة أكبر تماما من القيم الحرجة لـ Mackinnon، وما يعزز هذه النتيجة هو قيم الاحتمال الحرج الأصغر من 5%، أي أن (LnG) و (Ln PIBR) متكاملتان من الدرجة الأولى، وبالتالي هذه النتائج تنسجم مع النظرية القياسية التي تفترض أن أغلب المتغيرات الاقتصادية الكلية تكون غير ساكنة في المستوى ولكنها تصبح ساكنة في الفرق الأول. وبمشاهدة الشكلين الآتين تتأكد هذه النتيجة، حيث نلاحظ أن السلسلتين تتذبذبان حول وسط حسابي ثابت، مع تباين ليس له علاقة بالزمن، وهذا يعني أن هناك احتمالا بوجود تكامل مشترك بين المتغيرين. للتحقق من ذلك، سنستخدم طريقة انجل–جرانجر للتكامل المشترك.

الشكل رقم(3–1): سلسلة النمو الاقتصادي للفروقات من الدرجة الاولى

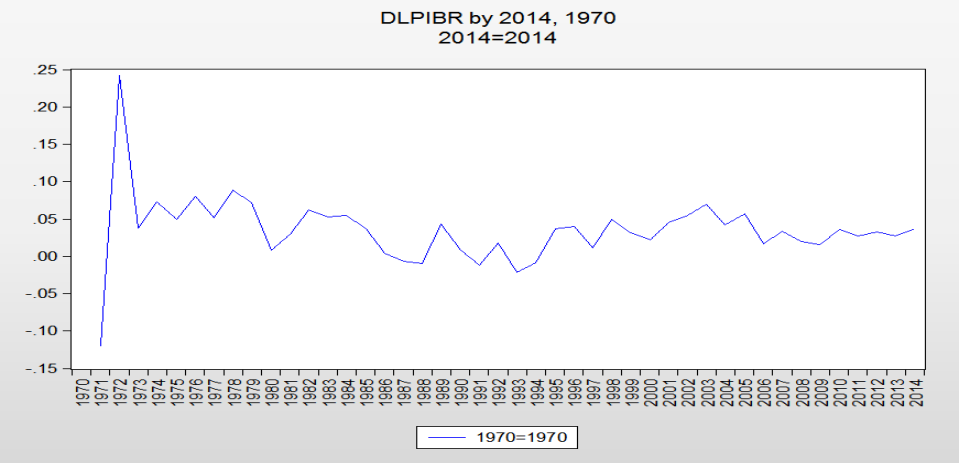

المصدر : **من** إعداد الباحث بإستعانة من مخرجات ببرنامج EViews 9.0

الشكل رقم(3-2): سلسلة معدل الانفاق الحكومي للفروقات من الدرجة الاولى

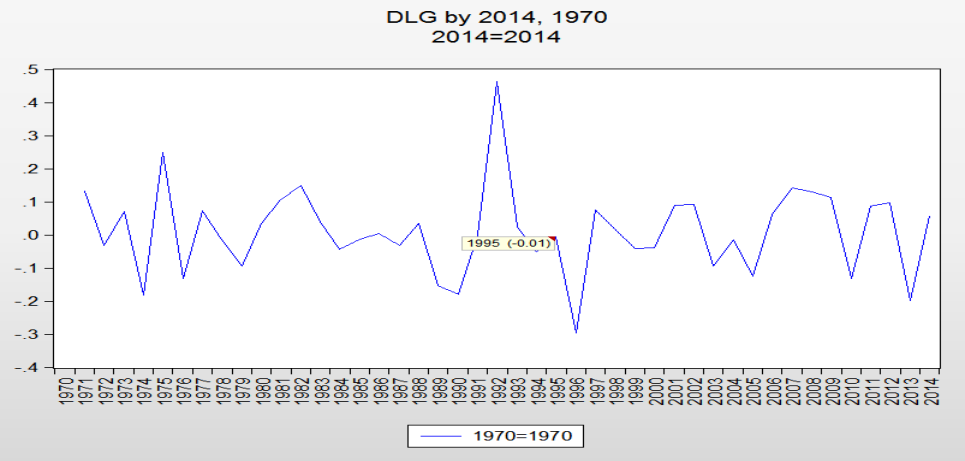

المصدر : **من** إعداد الباحث بإستعانة من مخرجات ببرنامج EViews 9.0 .

2- اختبار التكامل المشترك بطريقة انجل – جرانجر :

على ضوء اختبار جذر الوحدة السابق، اتضح أن كل متغير على حدى متكامل من الدرجة الأولى، وتركز نظرية التكامل المشترك على تحليل السلاسل الزمنية غير الساكنة، حيث يشير كل من أنجل وجرانجر إلى إمكانية توليد مزيج خطي يتصف بالسكون من السلاسل الزمنية غير الساكنة. وإذا أمكن توليد هذا المزيج الخطي الساكن، فإن هذه السلاسل الزمنية غير الساكنة في هذه الحالة تعتبر متكاملة من نفس الرتبة، وبالتالي فإنه يمكن استخدام مستوى المتغيرات في الانحدار، ولا يكون الانحدار في هذه الحالة زائفا، وتوصف بالعلاقة التوازنية في المدى البعيد.

تكوين المزيج الخطي من نموذج الدراسة هو كالآتي :

وعلينا أن نتحقق فيما إذا كان هذا المزيج الخطي ، والمتولد من متغيرات النموذج، متكامل من الدرجة الصفرية ، أي أنه سلسلة زمنية ساكنة. فإذا كان هذا المزيج كذلك، فإن متغيرات النموذج (LNPIBR) و (LNG) تحقق التكامل المشترك.

إن تحليل التكامل المشترك الذي تم وضعه من قبل جرانجرGranger سنة 1983 وأنجل وجرانجر Engel et Granger سنة 1987 يعتبر عند الكثير من الاقتصاديين كأحد أهم المفاهيم الجديدة في مجال القياس الاقتصادي وكذلك لتحليل السلاسل الزمنية. وتستلزم هذه الطريقة المرور بخطوتين ؛الأولى تقدير العلاقة المعنية بطريقة المربعات الصغرى العادية حيث نحصل على معادلة انحدار التكامل المشترك، ثم الحصول على بواقي الانحدار

المقدرة ،وهي المزيج الخطي المتولد من انحدار العلاقة التوازنية طويلة المدى. الثانية اختبار مدى سكون البواقي المتحصل عليها من الخطوة الأولى وفق الآتي :

أولا:تقدير معادلة انحدار التكامل المشترك :

بتطبيق طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية وإجراء انحدار النمو الاقتصادي على معدل الانفاق الحكومي، تحصلنا على العلاقة المقدرة التالية :

LPIBR = -1.12514942688 + 1.54004970468*LG

ثانيا: دراسة استقرارية سلسلة بواقي التقدير :

الآن نبحث في إمكانية وجود علاقة توازن طويلة الأمد من خلال تطبيق اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات المدروسة، حيث يكون ذلك انطلاقا من بواقي التقدير ، حيث سنقوم بتقدير المعادلة لاختبار جذر الوحدة، وعلينا أن نتأكد من أن البواقي مستقرة. لهذا الغرض سنقوم بفحص بواقي المعادلة المقدرة، ثم نقوم بإجراء اختباري ديكي فوللر الموسع وفيليب بيرون من أجل تعزيز النتائج المتوصل إليها. وقبل ذلك سنقوم برسم بياني لقيم بواقي التقدير، حيث نحصل على الشكل التالي :

الشكل رقم(3-3):بواقي معادلة انحدار التكامل المشترك

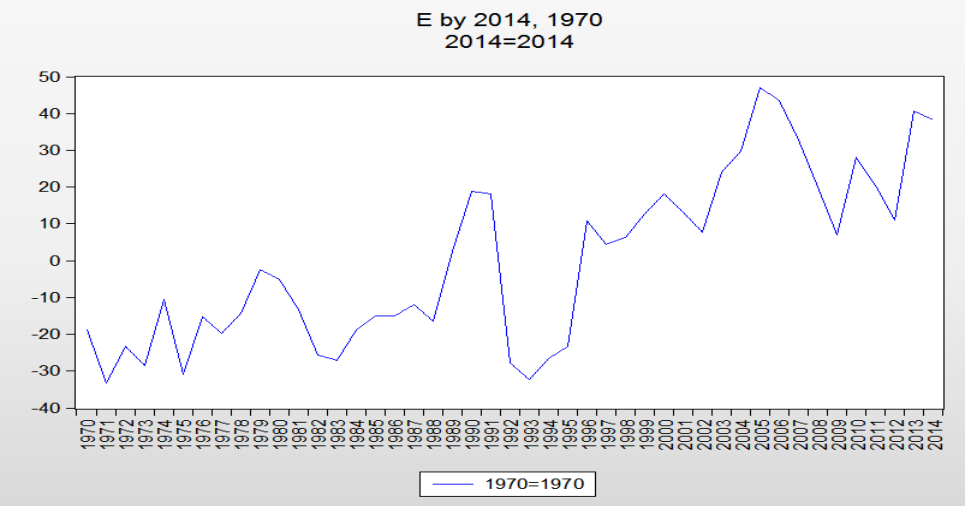

المصدر: من إعداد الباحث بإستعانة من مخرجات ببرنامج EViews 9.0 .

من الواضح أن سلسلة بواقي معادلة انحدار التكامل المشترك ليست مستقرة. ذلك أنها لا تتذبذب حول وسط حسابي ثابت مع تباين ليس له علاقة بالزمن، ولتأكيد ذلك سنقوم بإجراء اختباري ديكي فوللر الموسع (ADF) وفيليب بيرون (PP) على بواقي التقدير. نتائج الاختبارين موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (4) : نتائج اختبارات الجذر الوحدوي لبواقي التقدير

نوع النموذج	النموذج (1) : بدون ثابت أو اتجاه		النموذج (2) : مع ثابت		النموذج (3) : مع ثابت واتجاه	
نوع الاختبار	ADF	PP	ADF	PP	ADF	PP
القيمة المحسوبة	-1.830408	-1.601288	-1.792697	-1.459844	-3.618653	-3.591761
القيمة الحرجة	-1.948495	-1.948495	-2.929734	-2.929734	-3.518090	-3.515523
الاحتمال الحرج	0.0644	0.1021	0.3792	0.5443	0.0399	0.0421

المصدر : **من** إعداد الباحث بإستعانة من مخرجات ببرنامج EViews 9.0 .

تبين نتائج الجدول أعلاه عدم استقرارية بواقي معادلة انحدار التكامل المشترك عند مقارنة قيمة الجدولية مع قيمة احصاءة اختبار (ADF) واحصاءة اختبار فيليب بيرون (PP) بالنسبة لجميع النماذج. كما يعزز هذه النتيجة قيمة الاحتمال الحرج التي هي أكبر من 5%، وهذا ما يؤدي بنا إلى قبول فرضية العدم القائلة بوجود جذر وحدوي، وبالتالي نؤكد على عدم استقرارية سلسلة البواقي، وهذا يعني عدم وجود دليل على علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي ومعدل الانفاق الحكومي في الجزائر. وبالتالي لا يمكننا تبني صياغة نموذج تصحيح الخطأ ECM، وبالتالي فإنه يمكن القول بأن تحركات معدل النمو لا تعتمد على تحركات معدل الانفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة المعنية بالدراسة. وللتأكد من اتجاه العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي ومعدل الانفاق الحكومي، استخدمنا اختبار جرانجر للسببية .

3- دراسة العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي ومعدل الانفاق الحكومي:

أولا: منهجية اختبار جرانجر للسببية :

يدل جرانجر على أن وجود تكامل مشترك بين متغيرين يعني وجود علاقة سببية في اتجاه واحد على الأقل، وبالتالي نستنتج أن عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرين يعني عدم وجود علاقة سببية بينهما. وطبقا لجرانجر، إذا كانت لدينا سلسلتان زمنيتان تعبران عن تطور ظاهرتين اقتصاديتين مختلفتين عبر الزمن وهما في دراستنا هذه تمثلان كل من LNPIBR و LNG، فإذا كانت السلسلة LNG تحتوي على المعلومات التي من خلالها يمكن تحسين التوقعات بالنسبة للسلسلة LNPIBR ففي هذه الحالة نقول إن المتغير LN G يسبب المتغير LNPIBR. من المشاكل التي توجد في هذه الحالة هو أن بيانات السلسلة الزمنية لمتغير ما كثيرا ما تكون مرتبطة، أي يوجد ارتباط ذاتي بين قيم المتغير الواحد عبر الزمن، ولاستبعاد أثر هذا الارتباط الذاتي إن وجد، يتم إدراج قيم نفس المتغير التابع لعدد من الفجوات الزمنية كمتغيرات تفسيرية في علاقة السببية المراد قياسها، يضاف إلى ذلك إدراج قيم المتغير التفسيري لعدد من الفجوات الزمنية كمتغيرات تفسيرية أيضا، وذلك باعتبار أن السبب يسبق النتيجة في الزمن.

ثانيا : تطبيق اختبار جرانجر للسببية بين النفقات العمومية و النمو الاقتصادي

لتحديد اتجاه العلاقة بين المتغيرات، نجري اختبار جرانجر للعلاقة السببية بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، لكن قبل هذا يلزم تعيين تحديد درجة الإبطاء. لهذا الغرض سنستخدم برنامج EViews9 أين تحصلنا على النتائج كما في الجدول التالي:

جدول رقم (4-1): يمثل اختبار درجة التباطؤ

الإبطاء	1	2	3	4	5	6	7
AIC	-4.671544	-5.708985	-5.995910	-5.927888	-5.841199	-5.808476	-5.639566
SC	-4.425796	-5.295255	-5.410788	-5.167892	-4.902780	-4.688022	-4.333416

المصدر : من إعداد الباحث بإستعانة من مخرجات برنامج EViews 9.0 .

نلاحظ من الجدول أعلاه أن هناك اختلافا بين معياري **AIC** و **SC** ، وفقا لمبدأ التقدير، فإن الإبطاء المستخدم هو ثلاثة فترات (P=3)، والذي يمثل الحد الأدنى لمعيار **SC** . الآن بعد أخذ عدد الفجوات الزمنية **تساوي 3** (**Lags**:3)، تحصلنا على النتائج المبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-2): يوضح اختبار سببية قرانجر لمتغيرات الدراسة

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 05/03/16 Time: 23:56

Sample: 1970 2014
Lags: 3

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DLPIBR does not Granger Cause DLG	41	4.38618	0.0103
DLG does not Granger Cause DLPIBR		2.86305	0.0511

المصدر: من إعداد الباحث بإستعانة من مخرجات ببرنامج EViews 9.0 .

من الجدول نستنتج ما يلي:

❖ بالنسبة لاختبار الفرضية :

لدينا: **4.38618** $= \frac{(\sum \hat{\varepsilon}_{1t}^2 - \sum \hat{\mu}_{1t}^2)/p}{\sum \hat{\mu}_{1t}^2/n-k} = F_c$ اكبر من F_t عند مستوى معنوية 5% ودرجة حرية 3 للبسط و 39 للمقام، ومنه نرفض فرضية العدم، وبالتالي توجد علاقة سببية تتجه من النمو الاقتصادي نحو النفقات العمومية. كما يعزز هذه النتيجة قيمة الاحتمال الحرج الموافق لإحصائية فيشر التي تساوي 0,103% وهي أقل من 5% .

❖ بالنسبة لاختبار الفرضية

لدينا : **2.86305** $= \frac{(\sum \hat{\varepsilon}_{1t}^2 - \sum \hat{\mu}_{1t}^2)/p}{\sum \hat{\mu}_{1t}^2/n-k} = F_c$ اكبر من F_t، ومنه نقبل فرضية العدم، وبالتالي النفقات العمومية لا تسبب النمو الاقتصادي، كما يعزز هذه النتيجة قيمة الاحتمال الحرج الموافق لإحصائية فيشر التي تساوي 5,11 % ، وهي اكبر من 5%. وبالتالي نستطيع القول أنه توجد سببية في اتجاه واحد، وأن لانفاق الحكومي مرتبط بالنمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة.

المطلب الثاني: مناقشة النتائج

1- تحليل نتائج الاستقرارية.

- أشارت اغلب نتائج الاختبارات إلى أن قيم الاحتمالية اكبر من (0.05) عن نماذج الثلاثة الأول و الثابت و اتجاه العام مع الثابت ,أي أن متغيرين النمو الاقتصادي و النفقات العامة غير مستقرين في المستوى.
- بعد إجراء الفروق من الدرجة الأولى كانت نتيجة احتمالات الغالبية العظمى من اختبارات جذر الوحدة لكل من متغير النمو الاقتصادي والنفقات العمومية هي أقل من (0.05) في الفروق الدرجة الأولى على أنهما مستقرين في نفس المستوى عند الدرجة الأولى. I(1)

- بما أن المتغيرين مستقران في نفس الدرجة فهذا دليل على إمكانية وجود علاقة طويلة الأجل بينهما ,الأمر الذي يؤدي بنا إلى اختبارات التكامل مشترك.

1. تحليل نتائج اختبارات التكامل المشترك.

- تشير الاختبارات جرانجر إلى إمكانية توليد مزيج خطي يتصف بالسكون من السلاسل الزمنية غير الساكنة، فإن هذه السلاسل الزمنية غير الساكنة في هذه الحالة تعتبر متكاملة من نفس الرتبة.
- نستنتج عدم استقرارية بواقي معادلة انحدار التكامل المشترك عند مقارنتها بالقيمة الجدولية مع قيم احصائية لإختبار(ADF) اختبار فيليب بيرون (PP) بالنسبة لجميع النماذج، عدم استقرارية سلسلة البواقي.

2. تحليل نتائج اختبارات السببية.

- يشير الجدول رقم (4-2) قبول الفرضية العديمة، أي أن الناتج الداخلي الخام يسبب في النفقات العامة و النفقات العمومية لا تسبب الناتج الداخلي الخام.
- تدل نتائج اختبار السببية على المتغيرين يرتبطان في اتجاه واحد على المدى الطويل في الاقتصاد الجزائري.

خلاصة الفصل

لقد حاولنا في هذا الفصل الإجابة على فرضيات الدراسة، من خلال قياس العلاقة بين النفقات العمومية و النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث تم التعريف بالنموذج المستخدم و بتحديد الطريقة المتبعة في القياس العلاقة، وتم التوصل من خلال هذا إلى ان توجد علاقة في اتجاه واحد بين النفقات العمومية و النمو الاقتصادي. وان النفقات العمومية تؤثر على النمو الاقتصادي في الجزائر في المدى الطويل، و كانت هناك علاقة واضحة بين المتغيرين، وتم إثبات ذلك من خلال اختبارات النموذج، مما يدل على أهمية النفقات العمومية في دفع عجلة النمو في الاقتصاد.

خـــاتمـــــة

الخاتمـــــــــة:

اختبرت هذه الدراسة طبيعة واتجاه العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2014 حيث تم التطرق للإطار النظري للدراسة بإيجاز ومن ثم استنباط إشكالية البحث التي تعود أساساً إلى اختلاف النظريات ووجهات نظر الباحثين الاقتصاديين في هذا المجال، وتقديم عرض وجيز عن تطور كل من الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي متمثلاً في نمو الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة من أجل تحليل ووصف البيانات.

ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية لمعرفة الخصائص الإحصائيّة لمتغيرات الدراسة، إلا اننا في دراستنا وجدنا بان هناك تأثير في اتجاه واحد وعدم وجود علاقة توازنية، وبالتالي **نفي صحة الفرضية الأساسية للبحث**.

وتم تطبيق اختبار التكامل المشترك بينّ المتغيرات لنصل في الأخير إلى تحديد طبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي باستخدام نموذج غرانجر. وتتلخص أهم نتائج هذه الدراسة في الآتي:

بينت الدراسة إلى أن السلاسل الزمنيةّ للمتغيرات محل الدراسة غير ساكنة عند المستوى الأول باستثناء الناتج المحلي الإجمالي حسب اختبار ديكي- فولر الموسع ADF وأصبحت ساكنة عند أخذ الفرق الأول، وبالتالي هي متكاملة من الدرجة الأولى مما سمح بإجراء اختبار التكامل المشترك فيما بينها .

أ. كما بينت الختبارات على عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين النفقات العمومية و النموالاقتصادي خلال الفترة.

ب. بينت نتائج اختبار العلاقة السببية بطريقة غرانجر إلى وجود علاقة سببية باتجاه واحد من الناتج المحلي الإجمالي إلى الإنفاق الحكومي عند مستوى معنوية٪ 5 .

ج. كما وبينت نتائج اختبار العلاقة السببية بطريقة غرانجر في هذه الدراسة التجريبية التي تعد من الدراسات التي تدعم الطرح قانون واجنر لتزايد النفقات، نتيجة تزايد معدلات النمو الاقتصادي وتنفي فرضية الكينزي الذي مفاده أن الإنفاق الحكومي هو الذي يسبب النمو الاقتصادي ، فالإنفاق الحكومي في الجزائر يعد من أهم مكونات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والمساهم الأكبر في عملية النمو الاقتصادي

- **التوصيات:**

. وعليه توصي هذه الدراسة بزيادة الإنفاق الحكومي الفاعل على الأنشطة التي تحفز النمو الاقتصادي كالإنفاق على القوة العاملة لزيادة إنتاجيتها من حيث التعليم والتدريب وبناء قاعدة إنتاجية بالتركيز على الصناعات البترولية القادرة على بناء اقتصاد قوي من خلال إقامة صناعات تكرير النفط بدلاً من تصديره خاما بمبالغ زهيدة واستيراد مشتقاته بتكاليف أكبر.

كما ويجب بذل جهود أكبر من أجل تقليل مخاطر الصدمات الخارجية من خلال الإنفاق على المشاريع والبنى التحتية اللازمة لتنويع إيرادات الدولة ومصادر مداخيلها. إن تذبذب وتدني مستويات النمو الاقتصادي تدل على هشاشة الاقتصاد الوطني وعدم الثقة فيه مما يسمح بتراجع الاستثمار المحلي الخاص لذا يجب العمل على إشراك القطاع الخاص في العملية التنموية لما له من أهمية كبيرة في تعزيز.

المراجـــــع

قائمة المراجع:

- **الكتب**

1) فليح حسن خلف "المالية العامة" علم الكتب الحديث للنشر والتوزيع–الطبعة الأولى– 2008
2) ابراهيم على عبد الله, انور العجارمة " مبادئ المالية العامة " دار الصفاء للطباعة والنشر و التوزيع 2000
3) عادل فليح – المالية العامة و التشريع المالي و الضريبي – دار الحامد للنشر و التوزيع الطبعة الأولى 2003
4) سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة النفقات العامة الإيرادات العامة، منشورات الحلبي الحقوقية – 2009
5) محمد عباس محرزي، إقتصاديات المالية العامة – ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، الطبعة الثانية – 2005
6) عادل احمد حشيش " أساسيات المالية العامة " دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 2000
7) نوازاد عبد الرحمان الهيتي، د. منجد عبد اللطيف الخشالي, المدخل الحديث في إقتصاديات المالية العامة" دار المناهج للنشر والتوزيع–الطبعة الأولى 2006.
8) سوزي عدلي ناشد "أساسيات المالية العامة النفقات العامة –الإيرادات العامة–الميزانية العامة" منشورات الحلبي الحقوقية –2009

- **مذكرات واطروحات**

1) درواسي مسعود "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر –2004 " 1990مذكرة دكتوراه دولة –جامعة الجزائر لسنة 2005
2) أحمد سلامي، (الادخار في الاقتصاد الجزائري و أثره في التنمية الاقتصادية) ، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة ورقلة، ،2014/2013
3) دلال مومو، اثر الاستثمار الاجنبي المباشر والاستثمار المحلي على النمو الاقتصاديدراسة حالة الجزائر للفترة (1990-2011)، مذكرة مقدمة الاستكمال متطلبات شهادة ماستر، سنة 2013.
4) عبد الجليل هجيرة، اثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، 2011-2012

5) سعيد هتهات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2006،

- **مجلات بحثية:**

1) كنعان عبد اللطيف عبد الرزاق وانسام خالد حسن الجبوري, دراسة مقارنة في طرائق انحدار التكامل المشترك مع تطبيق عملي, المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية, السنة العاشرة العدد الثالث والثلاثون 2012.

2) سلامي احمد، لعلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة تطبيقية للفترة 1970-2013،أبحاث اقتصادية وإدارية العدد السابع عشر جوان 2015 ج

3) عابد العبدلي، تقدير اثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الاسلامية ومحددات الطلب على ورادات المملكة السعودية في اطار التكامل المشترك وتصحيح الخطاء، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الاسلامي، جامعة الازهر، العدد 32، 2007؛

- **مواقع انترنت:**

بيانات البنك الدولي، على الخط، http://data.worldbank.org/country/algeria

- **المراجع باللغة الأجنبية:**

1) Christian Jiménez, Daniel Martina, Jacques Pavoine, «Economie Générale» Nathan, Paris,1992, tome 2,

2) Mohamed Tlili Hamidi, Rami Abdelkafi, «Eléments de croissance économique» centre de publication universitaire, manouba, Tunisie.2009.

3) Mokhtari Fayçal ‘’croissance endogène dans une économie en développement et en transition de modélisation’’ thèse de doctorat en science économie ,université Abou bekr Belkaid de tlemcen, 2009.

4) DICKEY D.A , FULLER W.A, distribution of the estimators for autoregressive time series with a unit root, Journal of the American statistical association , Vol. 74, n 366, 1979,.

5) DICKEY D.A , FULLER W.A, Likelihoob ratio tests for autoregressive time series with a unit root , Vol 49, 1981,

الملاحـــــــق

الملحق رقم (1): تطور كلا من النفقات العمومية و الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (1970-2014)

ANNE	الناتج الداخلي الخام	النفقات العمومية
1970	28,43	24,41
1971	25,21	27,85
1972	32,12	26,95
1973	33,34	28,93
1974	35,84	24,13
1975	37,65	30,97
1976	40,81	27,16
1977	42,95	29,2
1978	46,91	28,72
1979	50,42	26,14
1980	50,82	27,09
1981	52,34	30,11
1982	55,69	34,9
1983	58,70	36,29
1984	61,99	34,72
1985	64,28	34,24
1986	64,54	34,33
1987	64,09	33,25
1988	63,44	34,42
1989	66,24	29,5
1990	66,77	24,62
1991	65,96	24,6
1992	67,15	39,09
1993	65,74	40,06
1994	65,15	38,08
1995	67,63	37,89
1996	70,40	28,19
1997	71,17	30,4
1998	74,80	30,94
1999	77,20	29,7
2000	78,90	28,57
2001	82,53	31,25
2002	87,16	34,29
2003	93,43	31,21
2004	97,45	30,72
2005	103,20	27,14
2006	104,95	28,81
2007	108,52	33,19
2008	110,69	37,79
2009	112,46	42,32
2010	116,51	37,07
2011	119,77	40,42
2012	123,73	44,55
2013	127,19	36,52
2014	132,02	38,71

المصدر: بيانات البنك الدولي تاريخ الإطلاع 15-04-2016، على الخط http://data.albankaldawli.org/country/algeria

الجدول رقم (1–1) نتائج اختبارات جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية الأصلية لنفقات العمومية

كلا من (ADF) واختبار فيليب بيرون (PP)

Null Hypothesis: G has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 12 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		0.767258	0.8759
Test critical values:	1% level	-2.618579	
	5% level	-1.948495	
	10% level	-1.612135	

Null Hypothesis: G has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.088075	0.7056
Test critical values:	1% level	-2.618579	
	5% level	-1.948495	
	10% level	-1.612135	

Null Hypothesis: G has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.001805	0.0425
Test critical values:	1% level	-3.588509	
	5% level	-2.929734	
	10% level	-2.603064	

Null Hypothesis: G has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.965769	0.0461
Test critical values:	1% level	-3.588509	
	5% level	-2.929734	
	10% level	-2.603064	

Null Hypothesis: G has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.602412	0.0411
Test critical values:	1% level	-4.180911	
	5% level	-3.515523	
	10% level	-3.188259	

Null Hypothesis: G has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.559579	0.0453
Test critical values:	1% level	-4.180911	
	5% level	-3.515523	
	10% level	-3.188259	

الجدول رقم (1–2): نتائج اختبارات جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية الأصلية الناتج الداخلي الخامPib

كلا من (ADF) واختبار فيليب بيرون (PP)

Null Hypothesis: PIBR has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		4.592427	1.0000
Test critical values:	1% level	-2.619851	
	5% level	-1.948686	
	10% level	-1.612036	

Null Hypothesis: PIBR has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		1.103961	0.9969
Test critical values:	1% level	-3.592462	
	5% level	-2.931404	
	10% level	-2.603944	

Null Hypothesis: PIBR has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.090411	0.9935
Test critical values:	1% level	-4.186481	
	5% level	-3.518090	
	10% level	-3.189732	

Null Hypothesis: PIBR has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		1.458960	0.9989
Test critical values:	1% level	-3.588509	
	5% level	-2.929734	
	10% level	-2.603064	

Null Hypothesis: PIBR has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-0.515781	0.9791
Test critical values:	1% level	-4.180911	
	5% level	-3.515523	
	10% level	-3.188259	

Null Hypothesis: PIBR has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		6.183630	1.0000
Test critical values:	1% level	-2.618579	
	5% level	-1.948495	
	10% level	-1.612135	

الجدول رقم (2–1): نتائج اختبارات جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية المحولة للفروق من الدرجة الأولى النفقات العمومية كلا من (ADF) واختبار فيليب بيرون (PP)

Null Hypothesis: DLG has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.393076	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.619851	
	5% level	-1.948686	
	10% level	-1.612036	

Null Hypothesis: DLG has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.334738	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.592462	
	5% level	-2.931404	
	10% level	-2.603944	

Null Hypothesis: DLG has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.237372	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.186481	
	5% level	-3.518090	
	10% level	-3.189732	

Null Hypothesis: DLG has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 13 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-9.828960	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.619851	
	5% level	-1.948686	
	10% level	-1.612036	

Null Hypothesis: DLG has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 15 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-11.77264	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.592462	
	5% level	-2.931404	
	10% level	-2.603944	

Null Hypothesis: DLG has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 15 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-11.55188	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.186481	
	5% level	-3.518090	
	10% level	-3.189732	

الجدول رقم (2–2) :نتائج اختبارات جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية المحولة للفروق من الدرجة الأولى الناتج الداخلي الخام DPIR كلا من (ADF) واختبار فيليب بيرون (PP)

Null Hypothesis: DPIBR has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.659210	0.0090
Test critical values:	1% level	-2.619851	
	5% level	-1.948686	
	10% level	-1.612036	

Null Hypothesis: DPIBR has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.173023	0.2160
Test critical values:	1% level	-2.621185	
	5% level	-1.948886	
	10% level	-1.611932	

Null Hypothesis: DPIBR has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.800045	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.592462	
	5% level	-2.931404	
	10% level	-2.603944	

Null Hypothesis: DPIBR has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-6.059527	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.592462	
	5% level	-2.931404	
	10% level	-2.603944	

Null Hypothesis: DPIBR has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-6.184293	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.186481	
	5% level	-3.518090	
	10% level	-3.189732	

Null Hypothesis: DPIBR has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.922050	0.0001
Test critical values:	1% level	-4.186481	
	5% level	-3.518090	
	10% level	-3.189732	

الشكل رقم (1–1): منحنى يمثل السلاسل الزمنية لسلسة الأصلية كلا من الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي

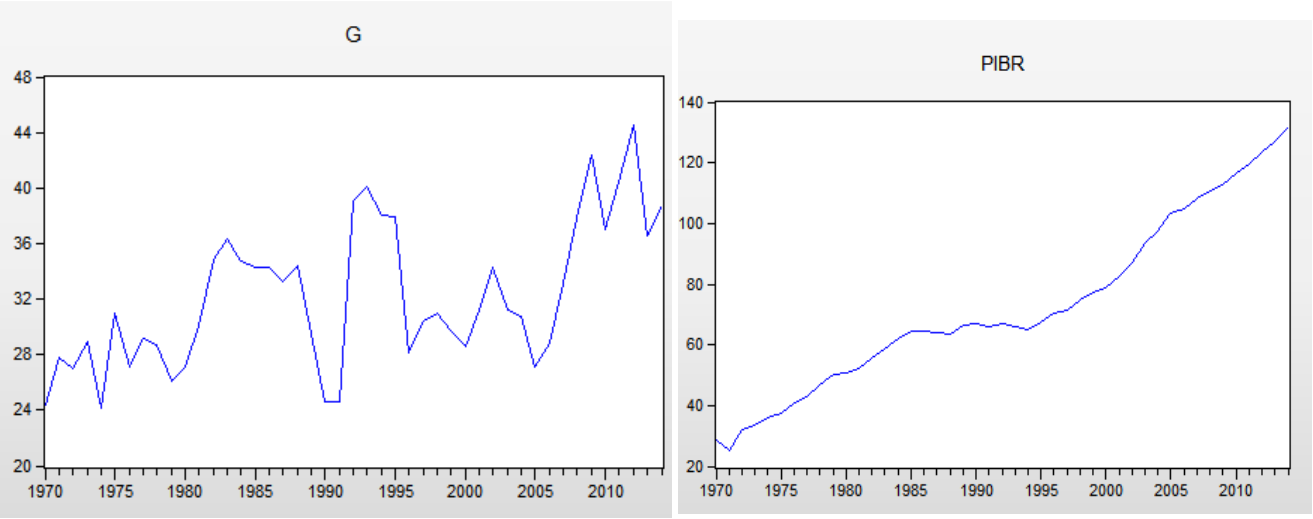

الجدول رقم (1–3) :يمثل السلاسل الزمنية لسلسة الأصلية كلا من النفقات العمومية G و الناتج الداخلي الخام Pibr

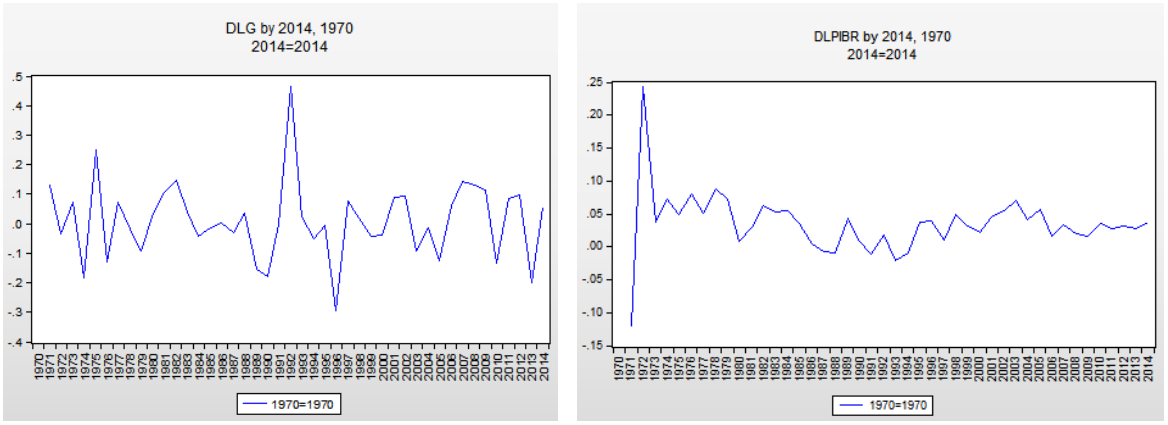

الفهـــرس

الفهـــــــــرس

العنوان	الصفحة
الشكر والتقدير	III
الإهداء	IV
الملخص	v
قائمة المحتويات	vi
قائمة الجداول	vii
قائمة الأشكال	viii
قائمة الاختصارات والرموز	IX
قائمة الملاحق	x
المقدمة	ب
الفصل الأول : الأدبيات النظرية والتطبيقية النفقات العمومية والنمو الاقتصادي	
تمهيد	2
المبحث الأول: عموميات حول النفقات العمومية و النمو الاقتصادي	3
المطلب الأول: ادبيات حول النمو الاقتصادي	3
الفرع الأول: تعريف النفقات العمومية	3
الفرع الثاني: ضوابط النفقة العمومية والعوامل المحددة لها	3
الفرع الثالث: تقسيم النفقات العمومية في الجزائر	5
الفرع الرابع: آثار النفقات العمومية	7
المطلب الثاني: أدبيات حول النمو الاقتصادي	9
الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي	9
الفرع الثاني: مقاييس النمو الاقتصادي	10
الفرع الثالث: العوامل المحددة للنمو الاقتصادي	11
المبحث الثاني: مراجعة الأبحاث ودراسات العلمية السابقة	12

المطلب الأول : اهم الدراسات السابقة	12
المطلب الثاني: التعليق على الدراسات السابق	19
خلاصة الفصل	20
الفصل الثاني : دراسة قياسية واقتصادية لأثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي	19
تمهيد	22
المبحث الأول : طرق وأدوات المستخدمة في الدراسة	23
المطلب الأول : وصف متغيرات الدراسة	23
الفرع الأول: تطور متغيرات الدراسة	23
الفرع الثاني: التحليل الاقتصادي والاحصائي	25
المطلب الثاني: الأدوات القياسية المستخدمة	30
الفرع الأول: تعريف نموذج الدراسة	30
الفرع الثاني: إختبار استقرارية	32
الفرع الثالث: إختبار التكامل المشترك	36
الفرع الرابع: إختبار السببية	39
المبحث الثاني : عرض النتائج المتول عليها ومناقشتها	40
المطلب الأول: عرض النتائج و مناقشتها	41
الفرع الأول: عرض النتائج	41
المطلب الثاني: مناقشة النتائج	48
خلاصة الفصل	49
الخاتمة	50
المراجع	53
الملاحق	57
الفهرس	62